الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليــم العالي والبحث العلمي
جـــامعة عمار ثليجي- الأغواط -

كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة
- قسم التـــــاريخ -

- تخصّص : تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكّرة بعنـــــوان :

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر
(1870 م - 1914 م)

مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التـــاريخ

إعداد الطالبات :

- عبد العالي صفاء
- مقّوسي راضية
- ترنج ماجدة

تحت إشراف الأستاذ :

بوقـــرين عيسى

السنة الجامعية : 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللهمّ يسّر لي أمري واشرح لي صدري وأحلل عقدةً من لساني يفقهّ قولي

أمّا بعد :

الحمد لله عزّ وجلّ حمداً طيّباً مباركاً فيه ، الذي وفّقنا في إتمام هذا البحث العلمي ، والذي أدام علينا الصحّة والعافية .

نتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " عيسى بوقرين " الذي ساعدنا كثيراً بنصائحه وتوجيهاته القيّمة شكراً جزيلاً .

كما نتقدّم أيضاً بجزيل الشكر للأستاذ " علي بوركنة " الذي ساندنا وأمدّنا بجهوده المتواصلة نصحاً وتوجيهاً وتدعيماً بمجموعة من المراجع التي ساعدتنا كثيراً خصوصاً في هذه الفترة العصيبة فجزاه الله خيراً ، كما لا يفوتنا أن نشكر كلّ من ساندنا سواءً من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الدّراسة .

إهداء

أوّلاً أنهي عملي هذا إلى روح كلّ من عانى من ويلات الاستعمار وروح المليون ونصف المليون شهيد ، أسكنهم الله فسيح جنّاته ، أمّا بعد :

أتقدّم بإهداء هذا العمل إلى أعزّ إنسانة في الوجود وقدوتي في الحياة " أمّي " حفظها الله ورعاها .

إلى سندي في الحياة ومن سعى جاهداً لتربيتي ورعايتي وقرّة عيني أبي " أبو بكر " الغالي حفظه الله لي وجزاه خيراً .

إلى أخي الوحيد صغير العائلة " أحمد " حبيبي .

وإلى إخوتي بدءاً من الكبرى " مروى " وأولادها الغاليين

وإلى " يمينة " و " عائشة " و " شيماء " و " أسماء " وإلى كلّ رفيقات دربي .

صفاء

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين , وبعد :

أهدي هذا العمل إلى :

من ربّتني وأنارت دربي وأعانتني بالصّلوات والدّعوات

إلى أغنى إنسانة في هذا الوجود " أمّي الحبيبة"

إلى من عمل بكدّ في سبيلي وعلّمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه اليوم

" أبي الكريم " أدامه وحفظه الله لي .

راضية

إلى صاحبة السيرة العطرة والفكر المستنير ، فقلد كان لها الفضل الأوّل في بلوغي التعليم العالي

" والدتي " أطال الله في عمرها

إلى والدي العزيز رحمه الله وطيّب ثراه .

إلى رفيق دربي زوجي الحبيب " علي "

إلى كلّ إخوتي الذين كان لهم بالغ الأثر في تخطّي كثير العقبات والعتبات

(محمّد، أسامة، ميلود)

إلى ولدي الغالي وقرّة عيني " أحمد "

وإلى كلّ من العائلتين الكريمتين " عويسي " و " تربح "

أهدي لكم هذا العمل حباً وتقديراً وكرامةً ..

ماجدة

مقدّمة

تعتبر الجزائر محطّ أنظار الاستعمار الأوروبي وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام ، فمنذ أن احتلت فرنسا الجزائر عام 1830 م اتّبعت عدّة سياسات شملت جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بهدف إثبات وجودها في الجزائر واثبات مبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، وكان من بين هذه السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى ربط اقتصاد هذه المستعمرة الغنية باقتصاده الذي تعرّض منذ الثورة الفرنسية سنة 1789 م إلى عدّة نكبات ، وقد جاءت دراستنا هذه لإثبات مدى تشجيع الاستعمار الفرنسي في استغلال ونهب ثروات البلاد المستعمرة وجعل اقتصادها في خدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي .

يعتبر بحثنا هذا دراسة تاريخية للمسيرة السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر سنة 1870 م إلى 1914 م وانتكاساتها على سكان الجزائر ، ومحاولة كشف خبايا السياسة الفرنسية في الميدان الاقتصادي بالجزائر في هته الفترة ، وبالتالي ينحصر موضوعنا في دراسة الجانب الاقتصادي في الفترة الممتدة بين (1870 م – 1914 م) .

وقد وقع اختيارنا على الدراسة السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من (1870 م – 1914 م) من أجل الوقوف على الوضع الاقتصادي للجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي .

- ✓ الميول الشخصي إلى مثل هذه المواضيع الحسّاسة التي تمس الوطن .
- ✓ محاولة إبراز مدى معاناة الجزائريين من وراء هذه السياسة الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري البسيط .
- ✓ توضيح الجوانب التي استهدفها الاستعمار الفرنسي في سياسته الاقتصادية .
- ✓ توضيح مدى دور الاستعمار الفرنسي في هدم البنية الاقتصادية للشعب الجزائري .
- ✓ الرّغبة الشخصية في الاطّلاع أو التركيز على المواضيع ذات الطابع الاقتصادي .
- ✓ الخروج عن المألوف وهذا ما يتعلق بالجانب السياسي والعسكري .

ومن خلال دراستنا هذه يمكننا الانطلاق من الإشكالية التالية : منذ القدوم الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر وهو يعمل على التماس نقطة حسّاسة ومهمّة ألا وهي الاقتصاد ، وهنا قمنا بطرح الإشكالية التالية :

" ما هي مظاهر السياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1870 م – 1914 م) في المجال الاقتصادي ؟ "

وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال ؟
- كيف كانت مساهمة فرنسا في تغيير المجال الزراعي والصناعي والتجاري ؟
- وكيف كانت سياسة فرنسا الضريبية في الجزائر ؟
- ما هي التحوّلات التي فرضتها السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائريين ؟
- وفيما يتجلّى أثر هذه السياسة الاقتصادية الفرنسية على البنية الاجتماعية الجزائرية ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا في هذه المذكرة على الخطة التالية :

الفصل الأوّل بعنوان : السياسة الاستيطانية في الجزائر في ظلّ نظام الحكم العسكري (1830 م – 1870 م) الذي تناولنا فيه مصادرة أملاك الجزائريين والتي تضمّ مصادرة ممتلكات الأوقاف وملكية القبائل وتطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين ، بالإضافة إلى سياسة السلب والنهب وتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر ، كما تناولنا أيضا في هذا الفصل النظام المالي الاستعماري والذي يتضمن النظام الضريبي بنوعيه العربي والأوروبي إضافة إلى التنظيم الجمركي والسياسة التجارية .

أمّا **الفصل الثاني** فكان تحت عنوان : **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظلّ نظام الحكم المدني (1870 م – 1914 م)** ، والذي تناولنا فيه المجال الزراعي وتضمّن قوانين ومراسيم لاستكمال مصادرة الأرضي إضافة إلى أهمّ المنتوجات الزراعية والثروة الحيوانية بالجزائر، أمّا بالنسبة للمجال التجاري فتضمّن أهمّ الصادرات والواردات بالإضافة إلى الطرق البريّة والسكك الحديدية .

وفيما يخصّ **الفصل الثالث** فهو تحت عنوان : **انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر** ، قسّمناه إلى قسمين ، حيث تناولنا في القسم الأول منه الانعكاسات على الأهالي الجزائريين والتي تمثلت في تفكيك وحدة الأرض وانتشار الفقر ، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحّي واستمرار المقاومات الشعبيّة وأخيراً هجرة الأهالي ، أمّا بالنسبة إلى القسم الثاني فتضمن الانعكاسات على المعمّرين الأوروبيّين والمتمثل في المستوطنين الأوربيّين والسلطة الاستعمارية ، وأنهيت هذه الدراسة بخاتمة تضمّنت أهم النتائج التي توصّلنا إليها من خلال دراستنا هذه .

ولإنجاز هذه الخطّة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعنا هذا نذكر أهمّها :

- كتاب حمدان بن عثمان خوجة " المرآة " وهو مصدر مهمّ كونه عايش الأحداث المختلفة التي مسّت الجزائريين مع بداية الاحتلال .
- كتاب يحي بوعزيز " سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية " والذي تناول سياسة فرنسا الاستيطانية عبر مختلف مراحلها وما تطلّبه من مصادرات مختلفة على رأسها مصادرة الأوقاف .
- كتاب شارل روبير أجيرون " تاريخ الجزائر المعاصر " ، فقد أفادنا كثيراً في مختلف مراحل البحث .
- كتاب عبد اللطيف بن أشنهو " تكوّن التخلّف في الجزائر " ، والذي تعرّفنا من خلاله على نموّ الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي بالجزائر .
- كتاب عدّة بن داهة " الاستيطان والصّراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر " الذي تناول أهم القوانين الصادرة في الميدان الاقتصادي .

إضافةً إلى " أعمال الملتقى الوطني الأوّل والثاني حول العقار في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي " والذي تضمّن مسألة العقار وما حلّ بها .

إضافةً إلى جملة من الأطروحات نذكر منها : دحماني توفيق " الضرائب في الجزائر(1206 هـ - 1282 هـ) (1792 – 1865 م) " دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، بالإضافة إلى عبد الحكيم رواحنة " السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 م – 1930 م) " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر والتي أفادتنا كثيراً .

وللوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدّراسة اعتمدنا على المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي الوصفي** : اعتمدنا عليه في عرض الأحداث والوقائع التاريخية بتسلسلها مع وصف الأحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان .
- **المنهج التحليلي** : اعتمدنا عليه في تحليل الكثير من خبايا السياسة الاقتصادية الفرنسة وصولاً إلى انعكاسات هته السياسة على الأهالي وعلى المعمرين الأوروبيين .

- **المنهج الإحصائي** : اعتمدنا عليه في مختلف مراحل البحث من خلال دراسة معطيات إحصائية متنوعة وكثيرة (أرقام ، جداول ، نسب مؤوية .. الخ) وهذا لتسهيل فهم الدراسة .

إنّ لكل موضوع منجز لابّد له من مواجهة مشاكل وعقبات علمية ، والتي لا شكّ أنّها تزيد من إصرار الباحث في بلوغها للوصول إلى غايته و الكشف عن الحقائق التاريخية ، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في موضوعنا هذا نذكر :

- صعوبة الموضوع المنجز وعمقه ، كونه يتطلّب دراسة مفصّلة وأيضاً له بعد قانوني وهذا ليس بالأمر الهيّن .
- نقص المصادر والمراجع ، العائق الكبير الذي واجهنا بسبب غلق جميع المكتبات ودور العلم نظراً لحالة البلاد جرّاء انتشار جائحة كورونا ، نرجو الله أن يرفع عنّا البلاء والوباء ليعمّ الأمان من جديد .

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نشكر الأستاذ " علي بوركنة " الذي أمدّنا بمجموعة من الكتب التي ساعدتنا كثيراً خصوصاً في هذا الظرف العصيب ، كما نشكره على الملاحظات والتوجيهات القيمة التي زودنا بها خلال مختلف مراحل البحث فكان خير عون لنا ، كما نتوجّه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " عيسى بوقرين " الذي كان له الفضل في توجيهنا إلى هذا الموضوع وساعدنا على تجاوز الصّعاب ، نتمنى لهم جميعاً الزيادة في العمر والتوفيق في قادم الاستحقاقات العلمية .

الفصل الأوّل

السياسة الاستطلاعية الفرنسية في الجزائر
في ظلّ نظام الحكم العسكري (1830 - 1870 م)

إنّ السياسة الاستعمارية عملت كل ما بوسعها من أجل تحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية ، كما اتّبعت أيضاً طريقة إذلال الجزائريين و تركيعهم من أجل الاستيلاء على الممتلكات والأراضي ، لتأتي بعدها بمجموعة من القوانين والتشريعات لإضفاء الصفة القانونية على استعمارها للجزائر وأيضاً من أجل تسهيل عملية انتقال الأرض من الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين ، مستجيبة لمتطلّبات الر أسمالية الأوروبية ، فقامت بذلك بعمليات السلب والنهب وفرض الضرائب على الجزائريين .

I. مصادرة أملاك الجزائريين :

1) – مصادرة ممتلكات الأوقاف :

أ) – أهمّ الأوقاف :

كانت الأوقاف في الفترة العثمانية منتشرة في مختلف أنحاء الجزائر ، حيث أصبحت الأوقاف تشتمل على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية ، وتضمّ العديد من الدكاكين والفنادق والأفران والضيعات والمزارع والبساتين والسواقي والمطاحن ، وقد تكاثرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى لاسيما في الجزائر وقسنطينة وتلمسان [1] .

إنّ هذه المؤسّسات الخيرية كان لها عدّة أهداف منها التضامن والمواساة بين أفراد المجتمع لفتح باب الخير ، وهناك سبب أخر سياسي وهو العمل على تخفيف أسباب الجنوح ، لأنّ البأس كثيراً ما يؤدّي إلى القيام بأعمال شريرة يقوم بها فلولا الضّيق والحاجة لما جنح وارتكب جريمة [2] .

لقد كان الوقت سواءً الخيري أو العام يتوزّع على عد ة مؤسّسات خيرية ذات طابع ديني وصفة قانونية ووضع إداري خاص ، يمكن عرضها حسب الترتيب التالي :

- **أوقاف الحرمين الشريفين :**

كانت تشكل أغلب الأوقات الخيرية و الأهلية بالجزائر العثمانية ؛ تؤول أملاكها إلى فقراء مكة والمدينة ، كان عدد أحباسها 840 منزلاً و 258 دكاناً و 33 مخزناً و 82 غرفة و 3 حمامات و 11 فرناً و 4 مقاهي و فندق و57 بستاناً و 62 ضيعةً و 6 أرضيّات [3] .

---

[1] موس عاشور ، أساليب الاستعمار الفرنسي للإستيلاء على الأوقاف ، أعمال الملتقى الوطني الأوّل والثاني حول العقل في الجزائر إبّان الإحتلال الفرنسي (1830 م – 1962 م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 م ، ص 73 .

[2] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تقديم وتعريب : محمّد العربي الزبيري ، الجزائر ، 1975 م ، ص 274 .

[3] ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2001 م ، ص 293 .

- **أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى :**

تحتل المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين ، وتعتبر من أهم الأوقات إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف ، وكانت مداخلها تبعث إلى فقراء ملّة والمدينة المنوّرة [1] .

- **أوقاف سبل الخيرات :**

أسّسها "شعلان خوج ة " سنة 999 هـ – 1584 م ، واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات ومدّ قنوات الريّ و إعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد الدينية ... إلى غير ذلك .

- **أوقاف الزوايا والأشراف وأهل الأندلس :**

كانت كل مؤسسة قائمة بحدّ ذاتها ، حيث انتشرت في مختلف المدن خاصة في مدينة الجزائر ، نجد أغلبية الزوايا حول ضريح وليٍّ صالحٍ ، فكانت تقدّم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك ، فتكوّنت بذلك لكلّ منها ملكية ، أمّا فيما يخصّ أوقاف الأندلس فهي تقوم على إعانة ومساعدة مسلمي الأندلس [2] .

- **الجندي والثكنات :**

أوقفت عدّة أملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها للإنفاق على المعوزّين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج [3] . (انظر الملحق رقم 01)

ب) – أوضاع الأوقاف بعد الاحتلال الفرنسي :

تعهّدت السلطات الفرنسية بحماية الشعائر الدينية للجزائريين وفقاً لما جاء في المادة الخامسة من معاهدة 5 جويلية 1830 م المحرّرة من قبل قائد الحملة الفرنسية " دي بورمون " والموقّعة من قبل " الداي حسين " [4] .

على الرّغم من تعهد الفرنسيين بحماية الشعائر الدينية للجزائريين إلاّ أنّهم وبموجب أوامر الجنرال " دي بورمون " تمّ تحويل الجوامع إلى كنائس إضافة إلى هدم الكثير من المساجد إمّا لتوسيع الشوارع أو لإقامة بنايات جديدة [5] .

---

[1] موسى عاشور ، مرجع سابق ، ص 74 .

[2] حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص 74 – 75 .

[3] بوسعيد عبد الرحمن ، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر " مذكرة لنيل شهادة الماجستير – جامعة وهران " ، 2011 م – 2012 م ، ص 45 .

[4] محمّد عيساوي _ نبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 م – 1871 م) ، (د ط) ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 م ، ص 35 .

[5] محمّد عيساوي ، المرجع نفسه ، ص 40 .

– للاستيلاء أو الاستحواذ على ممتلكات الحبوس أصدرت الإدارة الفرنسية مجموعة من القوانين والمراسيم ، وهي كالتالي :

*** مرسوم 8 سبتمبر 1830 م :**

أصدره الجنرال " كلوزيل " ، ويسمح بمصادرة الأملاك الوقفية والشركية ما فسح الطريق لهجرة المتعهّدين الأوروبيّين إلى الجزائر بعد إغرائهم بمختلف الوسائل [1] .

*** مرسوم 9 سبتمبر 1830 م :**

يمنح حقّ التصرّف في الأملاك الدينية بالتأجيل وتوزيع الرّيوع على المستحقين وغيرهم ، وقد برر " دي بورمان " هذا بقوله أنّه يحقّ للحكومة الفرنسية إدارة الأوقاف بحلولها محلّ الحكومة الجزائرية ، وهذه العملية وغيرها من العمليات تمت لصالح فرنسا وحكومتها التي نهبت أموال الأحباس وصرفتها في غير موضعها [2] .

*** مرسوم 7 سبتمبر 1830 م :**

هو قرار مكمّل للمرسوم السابق ، وقد استحدث هذا القرار ضمّ كل الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة " الدومين " [3] .

لقد أكّد الجنرال " كلوزيل " في هذا المرسوم في ماد ته الأولى على أنّ كل المنازل والمساجد والدكاكين والبساتين والمحلات والمؤسّسات مهما كان نوعها والمشغولة من قبل الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من الجزائر أو التي كانت مسيرة لحسابهم تُعتبر في حكم الأملاك المصادرة [4] .

أمّا المادة الثالثة فتنصّ على تقديم وضعية وحالة عقارات للأحباس التي يشغلونها بالكراء أو بغيره ، وكذا محاصيل الكراء أو الغلة ، وبيان قيمه تاريخ آخر دخل لها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره [5].

---

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 م – 1954 م) ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 2007 م ، ص 07 .

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 م – 1900 م) ، (ج 01) ، (ط 01) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1992 م ، ص 74 .

[3] محمّد عيساوي ــ نبيل شريخي ، مرجع سابق ، ص 40 .

[4] سفيان شبيرة ، دوافع وتبعيّات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، المعهد الوطني المتخصّص لتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف ، (العدد : 10) ، الجزائر ، ص 220 .

[5] موسى عاشور ، المقال السابق ، ص 77 .

أمّا المادة الرابعة فنصّت على تسليم كلّ من القضاة والمفتين والعلماء وغيرهم من القائمين على إدارة الأوقاف للعقود والمستندات المتعلقة بها ، مرفقة بقائمة أسماء المكترين ومبالغ الإيجار السنوية لمدير أملاك الدولة [1] .

لاشكّ أنّ هذا القرار كان بمثابة ضربة قاضية للدين والثقافة الإسلامية ، فقد تم تحويل معظم الأملاك الوقفية إلى كنائس ومراكز طبية وإدارية .

وحسب الإحصائيات يتبين أنّ الجيش استولى في الفترة ما بين (1830 - 1832م) على 55 ملكية من أوقاف المساجد منها 11 ملكية من أملاك المسجد الأعظم [2] ، إنّ السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على مؤسسات الوقف هو الحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن ولو على حساب الإنسانية [3] .

– لقد كانت غاية الفرنسيين من مصادرة أملاك الجزائريين والهدف من ذلك هو :

- **الهدف الأوّل سياسياً** : يتمثّل في خوف الفرنسيين من إبقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصاً أملاك الوقف ، سيجعل من وكلائها وعملائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي .

- **الهدف الثاني اقتصادياً** : إنّ بقاء تلك الأملاك في أيدي الجزائريين سيبقيهم أغنياء ومستغنين عن السلطة الجديدة ، ولن يحصل الفرنسيين خاصة والأوروبيون عامة على طريقة لشراء الأملاك والاستقرار في الجزائر [4] .

من ناحية أخرى كان لمؤسسة الأوقاف أهمية بالغة في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية ، فهي مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرهم من المؤسسات الدينية ، كما أنها مصدر الحياة والنمو للمساجد والمدارس والكتاتيب ومعيشة العلماء والطلبة ، إضافة إلى أن الوقف لعب دوراً بارزاً في الحياة الاجتماعية وذلك من حيث الترابط وتضامن المجتمع وتوزيع ثرواته على فقرائه والعجزة منه ، وتأثير الوقف لا يقتصر على الحدود فحسب بل يتعدى ذلك ، مثال ذلك إرسال النقود سنوياً لفقراء مكة والمدينة [5] ، الأمر الذي سيخلق خللاً في المجتمع الجزائري وسيؤثر سلباً على الطبقة الكادحة منه ، وسيؤدي بالضرورة إلى انتشار الرذائل والجنح كالسرقة والجريمة والتي كان المجتمع في غنى عنها بوجود المؤسسة الوقفية ، ولإدراك السلطة الاستعمارية لأهمية حالة المؤسّسات في حياة الجزائريين نلاحظ أنها عمدت للاهتمام بها مبكراً وسعت جاهدة لوضعها تحت تصرّفها منذ العام الأول من دخولها الجزائر ، وبالضبط شهرين من الاحتلال

[1] موسى عاشور ، مرجع سابق ، ص 77 .
[2] موسى عاشور ، المرجع نفسه ، ص 78 .
[3] حمدان خوجة ، مرجع سابق ، ص 243 – 244 .
[4] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 76 .
[5] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500 م – 1830 م) ، (ج 01) ، (د ط) ، دار المعرفة ، باب الواد – الجزائر ، 2006 م ، ص 283 .

(08 سبتمبر 1830 م) ، وهذا ما حاول رجال الدين والعلماء وأعيان مدينة الجزائر وقف هـمن خلال ما أبدوه من سخط واستنكار لكن دون جدوى ، لأنّ الاستعمار الفرنسي رأى في الأوقاف الحاجز الذي يحول بينه وبين تطوّر الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، فعمد هذا الأخير إلى جملة من القرارات مفادها الاستحواذ على كل من الأوقاف و الحبوس [1] .

2) – مصادرة أملاك القبائل :

لقد كانت القبلية تشكّل ركيزة البناء الاجتماعي ، كما أنّها تمثل قاعدة نظام الملكية الذي لا يسند إلى العقود وإنما يعتمد على العرق والتقاليد ، هذا الوضع هو ما أثار تساؤل الكثير من الفرنسيين وذهب الكثير منهم إلى التشكيك في صحّة عقود الملكية لتلك الأراضي [2] .

لقد باشرت السلطات الفرنسية مباشرة بعد استيلائها على الأملاك الوقفية إلى مصادرة أراضي القبائل وذلك تحت إطار ما يسمّى " بالغية التشريع " ، من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين تبيح لها عملية السلب والنهب من خلال ما يلي [3] :

- مرسوم 1890 م : الخاص بمصادرة الأراضي الثائرة .
- مرسوم 22 جويلية 1834 م : الذي نصّ على إلحاق الجزائر بفرنسا وجعلها جزء من التراب الفرنسي ، يديرها حاكم عام يتبع وزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية .

يعتبر هذا المرسوم أخطر قرار ، لأنه جعل من الجزائر ملكاً لفرنسا و بالتالي كل التجاوزات والانتهاكات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية بالجزائر مسموح بها ، ممّا جعلها تقوم بالمزيد من أعمال النهب والسلب واستنزاف الاقتصاد الجزائري [4] .

- مرسوم 24 مارس 1843 م : يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية ، وكان ذلك سلاحاً يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية [5] .

---

[1] عمّار عمورة ، الجزائر بوّابة التاريخ ، (ج 01) ، (د ط) ، دار المعرفة ، باب الواد – الجزائر ، 2006 م ، ص 283 .

[2] ناصر الدين سعيدوني ، مرجع سابق ، ص 08 – 09 .

[3] شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ترجمة : عيسى عصفور ، (ط 01) ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982 م ، ص 332 .

[4] يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 8 – 9 .

[5] عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 م – 1930 م) ، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية) – جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2013 – 2014 م ، ص 23 .

• مرسوم 01 أكتوبر 1844 م : أعلن هذا المرسوم أنّ جميع الأراضي غير المستغلة في مناطق معدّدة ستصنّف على أنها خالية إذ لم يثبت أحد ملكيتها ، وفيما يتعلق بالحبوس إدّعت أن الإجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها البدائي ، هي تشكّل عقبة في وجه التطوّر وقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع ، وبعبارة أخرى فقد ألغى هذا المرسوم ملكية الحبوس .

• قانون 21 جويلية 1846 م : الذي أكّد الأمر السابق بفرض حيازة ملكية على كل مالك أرض جزائري ، وإلاّ ضُمّت أرضه إلى أملاك الدولة و أوكل أمر التحقيق إلى مجلس المنازعات [1] .

• قانون 1851 م : الذي اعتبر الغابات ملكاً للحكومة الفرنسية .

• قانون 16 جوان 1851 م : القاضي بمصادرة أراضي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة .

• قرار 19 أوت 1853 م : الذي نصّ على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر : وهران ، تلمسان (سبدو) ، لالة مغنية ، الغزوات .

• قرار 19 أفريل 1854 م : القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر [2] .

• قرار 27 جانفي 1855 م : القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة .

• قرار 12 مارس 1855 م : القاضي بحجز أراضي الحساسنة .

• قرار 15 جوان 1855 م : المطبّق على الملكيات العامة الخاصة بقبيلة أولاد ميمون .

• قرار 18 نوفمبر 1856 م : المطبّق على المهاجرين من دائرة معسكر .

• قرار 1855- 1861 م : الذي صُودِرَ من خلاله 61 هكتار من الأراضي [3] .

• قانون سيناتوس – كونسيلت (Sénatus- Consulte) في 22 أفريل 1863 م : أصدره الإمبراطور " نابليون الثالث " ، تمّ بموجبه تحديد ملكيات الأعراش والمشاعة ، إذ تمّ تجزئة بعض أراضي العرش لوحدات عقارية فردية ، وذلك لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية عليها ومن ثمّ الاستيلاء عليها ، إذ تم نقلها من الجزائريين إلى المعمّرين [4] .

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 23 .

[2] يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 08 – 09 .

[3] العيفة وفاء ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900 م ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصّص التاريخ المعاصر (كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية) ، جامعة محمّد خيضر – بسكرة ، 2012 م – 2013 م ، ص 38 .

[4] عثمان زقب ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 م – 1914 م) ، دراسة في أساليب السياسة الإدارية ، رسالة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2014 م – 2015 م .

لقد طبّق هذا القانون بشكل واسع في كثير من المناطق ، أمّا منطقة الأوراس فقد طبّق فيها بعد أربعة أشهر من دخوله حيز التطبيق ، حيث وجدت القبائل نفسها مهدّدة بنزع أراضيها وحصرها في مساحات صغيرة [1] .

إنّ أهمّ خطوة إدماجية قد أقدم عليها الإمبراطور الثالث تمثلت في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات (1858–1860 م) التي عملت هي الأخرى على تشجيع الاستيطان الأوروبي ، حيث تم في عهدها إنشاء قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة أرض زراعية مجاناً على المستوطنين .

على الرّغم من كلّ هذا إلاّ أنّ هذه الخطوة لقيت معارضة شديدة من طرف العسكريين وضبّاط المكاتب العربية ، الذين حاولوا بدورهم إقناع الإمبراطور " نابليون " بمساوئ هذه السياسة [2] ، الشيء الذي جعله يقرّر القيام بأول زيارة مباشرة ، حيث أقدم على إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860 م والعودة إلى النظام العسكري من جديد ، ثمّ تعيين المارشال " بيليسي " حاكماً عاماً جديداً على الجزائر [3] .

وهكذا عمّت مصادرات الأملاك العامة وأراضي القبائل كلّ المناطق التي احتلّت وخاصة في الناطق الساحلية ، أمّا الأرياف الداخلية فخطّطت الإدارة الفرنسية لإبعاد الفلاحين عن أراضيهم ، وسنّت على سياسة تحديد الأراضي والحجز على الأراضي الجماعية والفردية [4] . (انظر الملحق رقم 02)

3) – تطوير مراكز الاستعمار الفرنسي على حساب الفلاّحين :

عملت السلطة الاستعمارية في المناطق التي احتلّتها على إنشاء مراكز استيطانية لدعم المحميات العسكرية وتثبيتها في وسط محيط زراعي ، وهذا بهدف إنشاء الملكية الفردية فوق الأراضي المغتصبة [5] .

[1] عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي (التطوّرات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية) 1837 م – 1939 م ، (ج 01) ، (د ط) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 م ، ص 286 .

[2] حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 م – 1930 م) ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2013 م – 2014 م ، ص 113 .

[3] يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 15 .

[4] عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م – 1954 م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014 م ، ص 108 .

[5] – Julien charles andri , Histoire de l'algerie contemporaine , Paris , 1964 , P 680 .

لقد كان الاستعمار الفرنسي مهتماً بشؤون الزراعة في الجزائر ، وعلى الرّغم من المقاومة العنيفة إلاّ أنّ الإدارة الاستعمارية كانت تعمل على جبهتين ، محاربة المقاومين بواسطة الجيش والاستيلاء على الأرض بواسطة الكولون [1] .

بمساعدة الجيش واعتماداً على القوانين والمراسيم التي وضعتها السلطات الفرنسية ، فبين عامي (1830–1870 م) تحصّل الاستعمار الفرنسي على أكثر من 480000 هكتاراً ، وفقدت الكثير من القبائل ما بين 40 % إلى 85 % من أراضيها [2] .

موازاةً مع نزع الملكيات ومصادرة الأراضي وتشجيع الاستيطان ساهم الاستعمار في تطوير قطاع زراعي حديث ، حيث قام بالاستحواذ على أجود الأراضي وأخصبها ، واستأثر على ثلثي الناتج العام للبلاد والمتمثل في قطاع الزراعة التجارية أو الزراعة النقدية ، حيث رأى الفرنسيون أنّ توّجه الفلاّح الجزائري يميل إلى الإنتاج الزراعي الاستهلاكي لا أكثر ، لذلك حاولوا توجيهه إلى إنتاجات أخرى ذات سمة تجارية وفي مقدمتها الكروم والحمضيات والتبغ ، إلى جانب استغلال الحلفاء والفلّين [3] .

وفي هذا الصدد اتّجهت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيّين الذين تتولّى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة ومن بين هذه الشركات نذكر :

- **شركة جنيفواز السويسرية :**

تأسّست عام 1830 م من طرف " سويتر دي بورقار " ، حصلت بموجب مرسوم 26 أفريل 1853 م على 20000 هكتار بسطيف على أن تقوم الشركة ببناء 105 قرية استيطانية ، وأن تكون المساحة الإجمالية لهذه القرى 12000 هكتاراً ، والباقي _ أي 800 هكتاراً _ تبقى اقتطاعية للشركة تستغلها بشكل مباشر لمدة 10 سنوات [4] .

أدّى نشاط الشركة إلى تجريد أكثر من 3208 فلاحاً من أراضيهم وتحوّلوا إلى مجرد أجَراء وخمّاسين فيها [5] .

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 65 .
[2] إبراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر . ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 2007 م ، ص 250 .
[3] أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 66 .
[4] يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 16 .
[5] صالح حيمر ، مرجع سابق ، ص 149 .

- **شركة الهبرة والمقطع :**

تأسّست عام 1864 م وتحصلت على 24100 هكتاراً ، منها 15320 هكتاراً زراعة و 8780 هكتاراً غابات ، حيث أنّ الوظيفة التي تمّ تكليفها بها تشتمل على بناء " سدّ الهبرة " وتجفيف سدّ المقطع مع إعادة بناء قنوات السقي فيه ، في المقابل لها حقّ التصرّف في سقي أراضيها [1] .

- **شركة جمعية الغابات :**

حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستعملها 60 عاماً ، إلاّ أنّها قامت ببيع امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطناً أوروبياً [2] .

- **الشركة العامة الجزائرية :**

تأسّست سنة 1856 ، تحصلت على 100 ألف هكتار منها ألف هكتار في مقاطعة قسنطينة ، وكان سعر إيجارها فرنكا على كلّ هكتار [3] .

- **الشركة الفلاحية الصناعية لصحراء الجزائر :**

كانت تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب [4] .

تحصّلت على 51 شركة في الفترة ما بين (1862 – 1863 م) ، وتمّ توزيع 160 ألف هكتار من الغابات على ثلاثين من أصحاب رؤوس الأموال [5] .

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان والصّراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 م – 1962 م) ، (ج 01) ، طبعة خاصة (وزارة المجاهدين) ، ص 119 .

[2] يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب ، (ج 01) ، (د ط) ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 م ، ص 503 .

[3] محمّد عيساوي ــ نبيل شريخي ، مرجع سابق ، ص 232 .

[4] أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيين في المجتمع الجزائري (1830 م – 1945 م) ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954 م ، ص 60 .

[5] محمّد عيساوي ــ نبيل شريخي ، مرجع سابق ، ص 232 .

وبالتالي كانت مصادرة الأراضي هو ما ميّز الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي ، حيث تمّ تمليكها للأوروبيّين ، ولهذا أصبحت أراضي الجزائر بيد الاستغلال الرأسمالي ، الذي أنهك الاقتصاد الجزائري وأصبح المواطن الجزائري مجرّد خادم لا أكثر [1] . (انظر الملحق رقم 03)

4) – سياسة السلب والنهب :

لقد حرصت فرنسا على احتلال الجزائر ، وذلك لاعتقادها أنّها بهذا ستحصل على كنوز الجزائر الموجودة في قصر الداي حسين ، كما كانت أطماعها الاقتصادية طاغية على دوافعها السياسية والعسكرية ، إذ كان الاقتصاد الجزائري محطّ أنظار فرنسا سعياً للسيطرة عليه واستغلال خيرات الجزائر وهذا ما تجلى عشية الاحتلال ، إذ نجد الجيش الفرنسي هرع إلى خزينة الدولة ونهبها وقام بتحويل جزء منها إلى فرنسا [2] ، إذ ذكرت المصادر أن هؤلاء الجنود كانوا من الفلاحين الجهلة ، بينما ذهب آخرون إلى أنّ هؤلاء الجنود كانوا متحمّسين للغزو وقطع البحر لمحاربة الترك وتخليص المسيحيين منهم ، لقد إستخدمت فرنسا كل الوسائل لإشعال نيران التعصّب الدّيني لدى هؤلاء الشبّان الجهلة ، فما كان لهم إلاّ أن يسارعوا للانضمام للحرب ، تماماً كما فعل أجدادهم من قبلهم أثناء الحروب الصليبية [3] .

كان إلى جانب الجنود النظاميين وجود صنف آخر من المغامرين والمثقفين ورجال الأدب والصحافيين والرسّامين وغيرهم ممّن هبّوا إلى تلبية أطماعهم المادية تحت غطاء شرف فرنسا المهان [4] ، بينما تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الفرنسيين استولوا على :

- 07 أطنان و 312 كلغ من الذهب من قصر " الداي حسين " .
- 108 طن و 704 كلغ من الفضة من قصر " الداي حسين " .
- 20.700.000 فرنكاً وهي قيمة الذهب الموجودة بالخزينة الجزائرية .
- 52.723.284 فرنكاً وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية .
- 80.000.000 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة ، في حين احتفظ الضباط الفرنسيين لأنفسهم بمبلغ قدره 500 مليون فرنك فرنسي وأرسل الباقي إلى فرنسا على ظهر السفن [5] .

[1] محمّد عيساوي _ نبيل شريخي ، مرجع سابق ، ص 233 – 234 .
[2] عمّار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 102 .
[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية (ج 01) ، مرجع سابق ، ص 22 .
[4] أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 23 .
[5] عمّار بوحوش ، مرجع سابق ، 112 .

نتيجة الأموال الضخمة التي سُلبت ونهبت من الجزائر جعلت فرنسا تصرّح أنّها نجحت في حملتها وذلك مقارنة بما خسرته في الحملة ، هنا تشير المصادر التاريخية أنّ خزينة الجزائر كان فيها ما لا يقلّ عن 50 مليون دولار سنة 1830م ، ولعلّ ما يفسّر ذلك أنّ " على باشا " عندما نقل مقر الحكّام من " الجنينة " إلى أعالي القصبة استغرق ما يقارب نصف شهر ، وجهز ما يقارب 50 بغلا لكل ليلة لنقل المحفوظات [1] .

أشار " حمدان خوجة " في كتابه " **المرآة** " إلى عملية السّلب والنّهب التي مسّت أملاك الجزائريين ، وذكر في هذا الصدد أنّ أحد أقربائه كان يملك جناناً فيه دار الاستحمام أنيقة البناء ، وكانت هذه الملكية من جملة الأملاك المحتلة عسكرياً ، ولما رأى الأوروبيّون تلك الأبهة وتلك الزينة ضنّوا أنّ الدّار تحتوي على كنز دفينٍ ، لأنّ معظم السّادة الأوروبيّون لا يعملون إلاّ بالكنوز ، وهكذا سارعوا إلى الحفر وتفتيش الأرضيات وتهديم بعض الحيطان التي شكّوا في أنها تخفي بعض الثروات ، ولما لم يجدوا شيئاً باعوا كل المواد التي كان لها ثمن لجمع كميّة من المال [2] .

لم تقتصر الإدارة الاستعمارية على النهب والسلب فحسب ، بل عمدت إلى الهدم والتدمير و إلحاق الضرر بممتلكات الجزائريين ، فبعد ثلاث سنوات من الاحتلال تمّ هدم ثلث مدينة الجزائر تحت مبررات مختلفة ، فضاعت أملاك الناس وحقوقهم دون أدنى تعويض ، ليتلو هذه العملية عمليات أخرى لهدم الأسواق والمباني والمؤسسات الخيرية بدون أيّ مراعاة لمصالح الناس المادية ولا المعنوية ، ومثال تلك العمليات هدم خمسة أسواق عمومية منها " سوق القيصرية " المخصّص لنسخ وبيع الكتب ، و " سوق القابس " و " سوق الحدادة " و " سوق القماش " و " مصنع الحرير " [3] .

كما قامت السلطات الفرنسية بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم تجيز لها عملية السلب والنهب ، ومنها القرار الذي أصدره الجنرال " كلوزيل " في (17 أكتوبر 1834 م) ، ومن جراء هذا القانون تمّ الاستيلاء على عدة بنايات دون تقديم أي تعويض لأصحابها [4] .

لقد اتّخذ الاستعمار الفرنسي من سياسة النهب والسلب والتفقير أداةً دائمة لإرهاق الشعب الجزائري والحطّ من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم ، لقد أعطت فرنسا نموذجاً لما سيكون عليه مصير البلاد من خلال احتلالها لمدينة الجزائر وما جاورها ونهبها والسطو على ممتلكاتها [5] .

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، (ج 01) ، مرجع سابق ، ص 22 – 23 .

[2] حمدان خوجة ، مرجع سابق ، ص 264 .

[3] جمال قنان ، قضايا ودراسات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، (د ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، طبع المؤسسة الوطنية للاتّصال والنشر والإشهار ، وحدة الطباعة بالرويبة – الجزائر ، 1994 م ، ص 117 – 118 .

[4] العيفة وفاء ، مرجع سابق ، ص 47 .

[5] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص 112 .

5) – تشجيع الهجرة الأوروبيّة نحو الجزائر :

إنّ ظاهرة الهجرة الأوروبية للجزائر وما رافقها من حركة استيطانية واسعة من وجهة نظر الفكر الكولونيالي كانت حتمية تاريخية ، والأساس الذي قامت عليه كلّ مخططات الحكومات المتعاقبة لتأسيس مشروعها بالجزائر ، غير أنّ تضارب الآراء والآليات في كيفيات تنفيذ المشروع وتفعيله ونقله من التنظير إلى الممارسة اصطدم بواقع اقتصادي واجتماعي مغاير ، كما تعتبر حركة الهجرة في فترة العهد الملكي (1830 – 1848 م) النواة الحقيقية للهيكل الرئيسي للاستيطان الأوروبي بالجزائر بمرحلتيه الاستيطان الحر والرّسمي [1] ، و منذ احتلال القوات الفرنسية مدينة الجزائر سنة 1830م شرعت الإدارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة المن ظّمة والواسعة عسكرياً ومدنياً بتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية ، في خلال السنوات الأولى من الاحتلال وعلى الرغم من عدم ملائمته لظروف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر إلاّ أنّ السلطات الفرنسية دأبت على تشجيع الاستيطان [2] .

رغم تحفّظات القادة العسكريين في البداية إلاّ أنّ إدارة الاحتلال انتهجت سياسة قائمة على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى المستعمرة الفرنسية في شمال إفريقيا ، ففي تقرير اللّجنة الخاصة المع يّنة من طرف الملك في 07 جويلية 1833 م ورد بأنّ " نظام الطرد العنيف للأهالي يعني احتلال الأرض تلقائياً ، وهو ما عجّل في تزايد السكان الأوروبيون حسب التقديرات المقترحة وهو الذي نودّ أن نراه باستمرار لاحتلالنا لإفريقيا (الجزائر) " [3] .

بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية وأقيمت بـِ " بوفاريك " أوّل قرية نموذجية سنة 1836 م ، وشجّعت الإدارة الفرنسية على بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين ، وقد بلغ عددهم في سنة 1839 م حوالي 25 ألف ، ومنذ سنة 1840 م تمّ الذهاب نحو الهجرات الواسعة من طرف الجنرال " بيجو " الذي شجّع " سياسة المحراث " واستغلال الأوروبيون وتعميرهم لأرض الجزائر [4] .

كما أكّد " بيجو " أنّ الاستيطان مهمته عسكرية ، وعليه شجّع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم على الاستقرار بالجزائر وأنشأ لهم المستوطنات والمزارع الجماعية [5] ، ممّا أدّت هذه الحركة الاستيطانية إلى نفاذ الأراضي ، كما أُحصِيَ في

---

[1] علي بوركنة ، الديمغرافية الكولونيالية في الجزائر (1830 م – 1930 م) وعلاقتها بالاستيطان الزراعي ، مجلّة المفكّر ، المجلّد : 03 ، العدد : 03 ، جامعة الجزائر 02 ، 2009 م ، ص 65 .

[2] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 26 .

[3] عثمان زقب ، مرجع سابق ، ص 407 .

[4] صالح عباد ، المعمّرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870 م – 1900 م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1984 م ، ص 09 .

[5] عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 109 .

نهاية عهد " بيجو " تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزّعين حسب الجنسيات التالية (41.5 % فرنسيين ، 32 % إسبان ، 08 % إيطاليين ، والباقي من جنسيات مختلفة) [1] .

ومنه يتبيّن لنا مما سبق ذكره في قضيّة تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر أنّ السلطة الاستعمارية الفرنسية كان لها هدف مسطّر نحوى مشروع استيطاني واسع ، بدايةً بمصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين مع منح مختلف الامتيازات والمساعدات لهؤلاء المتوطنين ، وصولاً إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية .

II. النظام المالي الاستعماري :

1) – النظام الضريبي :

تعدّ الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبّان فترة الاحتلال الفرنسي ، ذلك لأنّ الشعب الجزائري خضع لتشجيع ضرائبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه ، وكان الأهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة إلى مجموعة من أخرى من الضرائب سميت بِـ" الضرائب العربية " [2] .

كما حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريباً على نفس النظام الضريبي الذي كان سائداً أثناء العهد العثماني ، وكان في أغلبه ذا طابع ديني ، علاوة على وجود ما هو ليس بديني ، ففرنسا لم تكتفِ بحرمان الشعب من مصادرة رزقه بل اتجهت إلى إثقال كاهله بضرائب كانت في معظمها جائرة [3] .

تقسّم الضرائب إلى قسمين : ضرائب أوروبية (مستحدثة) و ضرائب أهلية (إسلامية) والتي تمثلت في العشر والزكاة والحكر و اللزمة وضريبة النخل على الواحات ، وكان الأوروبيون يدفعون من جهتهم ضرائب خاصة خفيفة ، ويجهلون الضرائب التي كانت موجودة بفرنسا ، فكانت الضرائب مجحفة في حقّ الجزائريين خفيفة على الأوروبيين [4] .

أ) – الضرائب العربية (الإسلامية) :

فرضت فرنسا على الجزائر عدّة ضرائب على أثر صدور عدّة قرارات وأوامر منها الأمر الملكي بتاريخ 17جانفي 1845 م وفقا للمادة (02) [5] ، وعموما قسّمت الضرائب إلى :

---

[1] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 110 .

[3] العيفة وفاء ، مرجع سابق ، ص 49 .

[4] أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، (ط 02) ، دار المعارف ، البليدة – الجزائر ، 1962 م ، ص 284 .

[5] عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م – 1900 م) ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009 م ، ص 125 .

1 – العشور :

كانت ضريبة العشر في سلم الهيكل الضر يبي تأخذ بشكل أساسي من عشر المحاصيل الزراعية ، وإذا كانت " العشور " يتم احتسابها باقتطاع عشر الإنتاج فإنّ هذه الطريقة لم يعد يُعمل بها في العهد العثماني ، حيث حدث تغيير تمّ بموجبه الاستغناء عن هذا التغيير واستبدل بأسلوب آخر يعتمد على أساس " الجابدة " أو " الزويجة " ، وهي وحدة متقلّبة بحسب طبيعة الأرض ، وتقدّر ما بين 12 و 14 هكتار في السهول الخصبة و ما بين 08 و 10 هكتار في النواحي الوعرة [1] .

2 – الحكور :

هي ضريبة خاصّة لعمالة قسنطينة ، ويكون زيادة على العشور ويقبض بنفس القواعد ولكن بتعريفين فقط ، إنّ هذه الضريبة محسوبة على قاعدة عدد " المحارث " ويدفع نقدا بعد المحصول (30 فرنك للمحراث قبل 1858م) وصار في هذا التاريخ 20 فرنكا أو 10 فرنكات ، وتنقلت من هذه الضريبة الأراضي المصنّفة على أنّها ملك بالمراسيم التي تنفّذ قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 22 أفريل 1863 م يعني 37 بلدية من 112 بلدية في الولاية ، وقد مثل هذا أحد الوسائل العديدة التي وضعت لتفكيك الأراضي المسماة عرش [2] .

3 – الزكاة :

هي ضريبة تفرض على قطاع المواشي من جمال وثيران وأغنام وماعز ، هي تحدّ كل سنة من قبل الحكومة العامة وذلك بحسب القيمة التجارية للمواشي [3] .

4 – اللزمة :

لم يشرع في تطبيقها إلاّ من تاريخ 18 جوان 1858 م ، فكانت تظهر في شكل ضريبة ثابتة شاملة هي بمثابة حقّ ولاء القبائل البعيدة ، أو في شكل ضريبة فردية وتعرف بأسماء متعددة منها " ضريبة الدم " أو " ضريبة الرأس أو الجزية " ، وكان يتحمّلها كلّ شاب قادر على حمل السلاح تعويضاً على دفع الزكاة والعشور ، أمّا في الجنوب فتدفع هذه الضريبة على كل نخلة بدل الشخص المالك ، وكانت توجد هناك أربعة أصناف للّزمة نعدد منها : (لزمة القبائل ، لزمة المنازل ، اللزمة الثالثة ، لزمة النخيل) [4] .

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] محفوظ قدّاش ، جزائر الجزائريين : تاريخ الجزائر (1830 م – 1954 م) ، ترجمة : محمّد المعراجي ، طبعة خاصة – وزارة المجاهدين ، منشورات ANEP ، (د ب ن) ، 2008 م ، ص 187 .

[3] محفوظ قدّاش ، المرجع نفسه ، ص 187 .

[4] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 41 .

5 – حقّ العسّة :

وهي ضريبة إلزامية فرضت على القبائل الصحراوية مقابل إقامتها مؤقتاً ببعض المراعي وتردّدها على أسواق الجهات الشمالية " التلّ " لاقتناء الحبوب .

6 – حقّ البرنوس :

وهو ما يدفع لقائد أو شيخ القبيلة عند تولّيه للباي ، وقد جرت العادة أن يطلب الشيخ من أفراد القبيلة تقديم مساهمات تعرف بحقّ الفرح وهي ريال واحد (أي حوالي 180 فرنك) ، وهناك نجد أن هذه الضريبة لم تكن تدفع من قبل الشيخ وإنما يثقل بها كاهل أفراد قبيلته [1] .

ب) – ضرائب أوروبية مستحدثة :

لقد حدد مرسوم 28 / 10 / 1847 م الضرائب التي يدفعها الفرنسيين والأهالي والأجانب فنذكر منها :

- ضريبة المساكن :

كانت متمثّلة في قيمة الكراء وضريبة الخدمات وضريبة المناجم وضريبة خاصة بغرف التجارة وضريبة عائدات قنوات الريّ ، وللإطلاع عن أنواع الضرائب المفروضة في مقاطعة قسنطينة [2] وتطور فرائضها أنظر الملحق رقم (1) و (2) .

بالإضافة إلى أنّه كانت هناك ضرائب غير مباشرة كانت تحصّلها الدائرة الاستعمارية نذكر منها :

1– ضريبة الصخرة : كان واجباً خاصاً في كل بلدة إصلاح الطرق ، ويجب أداءه في كلّ عام على كلّ رجل بلغ 18 سنة ولم يتعدى 55 سنة ، بأن يقضي ثلاثة أيام في الخدمة بطرق البلدة ، وإن كانت له عربات أو دواب للعمل أو للركوب يجب عليه أن يزيد في الخدمة المذكورة ثلاثة أيام أخرى عن كل عربة أو دابة منها [3] .

2 – مكس الأسواق : كانت الإدارة الاستعمارية تفرض على كل شخص يتقدّم إلى السوق لبيع محصول من محاصيله أن يدفع إلى البلدة الواقع السوق في وطنها مكساً [4] .

---

[1] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 28 .

[2] شهرزاد شبلي ، ثورة محمّد العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (قسم التاريخ وعلم الآثار) ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة – الجزائر ، 2008 م – 2009 م ، ص 122 .

[3] توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206 هـ – 1282 م / 1792 هـ – 1865 م) دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدّة – الجزائر ، 2007 م – 2008 م ، ص 364 .

[4] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 62 .

3 – حقوق التسجيل : كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية من أحكام وأنواع العقود والوثائق المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والإعارة والهبة وغير ذلك ، وكان أعوان الإدارة هم من يقبضون حقوق التسجيل [1] .

وكانت جباية الضرائب العربية في أيدي المكاتب العربية ، وهي التي تستعمل القيادة الأهلية لتنفيذ إرادتها ، فقد كانوا يضعون القوام في كل سنة ويشرعون في تنفيذ العملية في شهر ماي من كل سنة [2] .

وأمام هذا الوضع القاسي الذي وجد فيه الأهالي الجزائريين أنفسهم بدفع ضرائب على أملاكهم ، بحيث وصل معدّل ما يدفعه الفرد الجزائري عن نهاية الستينات من القرن 19 إلى 75.8 فرنك ، في الوقت الذي لا يتجاوز ما يدفعه الفرد الأوروبي 1.5 فرنك [3] .

ومنه يمكننا أن نستخلص القول أنّ السياسة الضريبة في الجزائر أحلت مصطلحي البؤس والشقاء بالنسبة للجزائريين ، وما زاد من حدّة هذا هي الأزمات الطبيعية مثل " مجاعة قسنطينة 1867 م " ، والتي قال عنها " صالح العنتري " بأنّها الحلقة التي زادت وعمّقت من حجم الضرائب لأنّ الفلاحين لم يجنوا المحاصيل وزاد كاهلهم الضرائب [4] .

2) – التنظيم الجمركي :

تعتبر السياسة الجمركية من العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية ، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد وغيره من المصالح الوطنية ، وقد لعبت هذه السياسة دوراً رئيسياً لربط الجزائر بفرنسا اقتصادياً منذ الاحتلال وتوجيه هذا الاقتصاد بحيث يكون مكمّلاً لاقتصاد فرنسا ، حيث قامت هذه الأخيرة بإصدار العديد من القرارات والقوانين أهمها [5] :

- قرار 11 نوفمبر 1835 م :

يعتبر أوّل تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية ، والذي نصّ على إعفاء الصادرات الجزائرية الموجهة إلى فرنسا من الرسوم الجمركية ، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعها للتعريفة العامة المطبقة في فرنسا ، وتوالت القوانين والمراسيم التي كان هدفها واحد ، وهو سيطرة فرنسا على اقتصاد الجزائر .

[1] توفيق دحماني ، مرجع سابق ، ص 365 .
[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 77 .
[3] شهرزاد شبلي ، مرجع سابق ، ص 122 .
[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 54 .
[5] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 63 .

- قانون 09 جوان 1845 م :

الذي أعفى صادرات الجزائر المتجهة إلى فرنسا من رسوم الخروج [1] .

- قانون 11 جانفي 1851 م :

حدّد هذا القانون الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا ، وتم تقنين الميثاق الاستعماري ممّا يسمح بنقل المنتوجات الطبيعية إلى فرنسا والمنتوجات الصناعية الفرنسية إلى الجزائر ، ونتج عن هذا القانون إزالة العوائق القانونية [2] .

وعليه فإنّ فرنسا اتخذت خطوة حاسمة في سبيل ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا وذلك بتحريره من القيود الجمركية .

III. السياسة التجارية :

لقد كانت التجارة في الفترة التي ندرسها من أبرز عناصر الثروة ، وكانت الشعوب تعتمد عليها إلى جانب الدول العظمى ، وهي في مفهوم الاقتصاديين إحدى أوجه النظام البشري الذي يقوم على التبادل ، ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفّر لهم مالاً يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة [3] .

بالرّغم من أنّ فرنسا تمكّنت من احتلال الجزائر إلاّ أنها لم تتمكّن من بعث النشاط التجاري ، لهذا أصبحت السياسة الفرنسية موضع نقد الكثير من المفكرين على رأسهم " بلانكي " والذي وصف التجارة الفرنسية بالجمود خلال سنتي (1841- 1842 م) ، وعلى إثر هذا النقد قامت الإدارة الفرنسية بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في المحلاّت مثلما سمحت لقائد " بني عباس " أن يؤسّس فندقاً واحداً عام 1839 م [4] .

وبناءً على تقرير أوردته وزارة العربية الفرنسية حول النشاء التجاري على السواحل الجزائرية خاصةً في " ميناء سطورة " خلال شهر مارس لسنة 1839 م ، بلغت البضائع المصدرة منه 5.076 طن على متن 459 سفينة ، بينما بلغت البضائع المستوردة 26.182 طن على متن 456 سفينة ، هذا يعني أنّ الحركة التجارية عرفت نشاطاً كبيراً في

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، تكوّن التخلّف في الجزائر " محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 م و 1862 م " ، (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 م ، ص 96 .

[2] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 45 .

[3] محمّد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، (د ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 م ، ص 77 .

[4] أحميدة عميراوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 35 .

لموانئ الجـزائرية [1] ، أمّـا فيمـا يخصّ النشـاط التجـاري بالمدن نذكـر على سبيل المثـال " فيليب فيل " فقد بلغـت قيـمة الواردات فيها سنة 1839م مبلغ 2.84.848 فرنك فرنسي ، في حين بلغت قيمة الصادرات 183.930 فرنك [2] .

وبناءً على تقرير مطوّل لوزارة الحربية الفرنسية بأنّ شمال الشرق الجزائري قد عرف نشاطاً تجارياً كبيراً في عهد الاستعمار الفرنسي (2240 رأس غنم و 4605 رأس بقر) [3] ، أي بمجموع 5845 رأس حيوان في " سوق فيليفيل " ، وتم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة ، وهو ما يطبّق على بقية موانئ المدن التي تمّ احتلالها عرفت نفس النشاط التجاري [4] .

لقد سيطر الرأسمال الاستعماري على السوق الجزائرية ، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتغطّي على الصناعات الأهلية [5] ، حيث يذكر حمدان خوجة بأنّه منذ بدايات الإحتلال قام الجنرال "كلوزيل " بتدمير العديد من المحلاّت والأسواق أهمّها سوق القيصرية وسوق المقاييس وسوق الصباغين والسوق الكبيرة المخصّصة لبيع الكتّان والملابس المنسوجة [6] .

[1] أحميدة عميراوي ، قضايا في تاريخ الجزائر الحديث ، (د ط) ، دار الهدى ، عين مليلة – الجزائر ، 2005 م ، ص 138 – 139 .
[2] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 56 .
[3] أحميدة عميراوي وآخرون ، آثار السياسة الاستعمارية ، مرجع سابق ، ص 35 .
[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 57 .
[5] يحي بوعزيز ، سياسة التسلّط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص 49 .
[6] حمدان خوجة ، مرجع سابق ، ص 277 .

- **الصّادرات والواردات :**

لقد بلغت قيمة الواردات الجزائرية ما يقارب 6,5 مليون فرنك وكان ذلك سنة 1831 م ، أمّا الصادرات فبلغت ما يقارب 1,5 مليون فقط ، وفي سنة 1836 م بلغت الواردات حوالي 22,5 مليون فرنك ، وبلغت الصّادرات إلى فرنسا ما يقرب المليون سنة 1835 م ، وبعد عامين أي في سنة 1837 م ارتفعت بما يقدّر بـ 16 مليون ، حيث تمثّلت الصادرات في الخيول والبغال والماشية والجلود والصّوف والزّيت والحبوب وأوراق التبغ والفواكه وريش النعام ، ولكن أهمّ الصادرات تمثّلت في المرجان الذي بلغت صادراته حوالي 800 ألف فرنك سنة 1835 م ، وفي سنة 1837 م قفزت إلى أكثر من مليون ، بحيث توضّح هذه الأرقام العجز المستمرّ في الميزان التجاري الجزائري [1] .

ولقد بلغت قيمة الواردات سنة 1857 م حوالي 22 مليون دولار ، وقيمة الصادرات حوالي 3 مليون دولار ، ولتدعيم نشاط فرنسا التجاري في الجزائر عمدت إلى إنشاء ومدّ خطوط السكك الحديدية ، فكان أوّل طريق في الجزائر سنة 1962 م الرابط بين الجزائر والبليدة [2] .

وفي الأخير نستخلص ممّا سبق أنّ السياسة الاستعمارية عملت كلّ ما بوسعها من إمكانيات وقدرات من أجل إحكام قبضتها على الجزائر ، وذلك عن طريق مصادرة أملاك الجزائريين ومنحها للمستوطنين الأوروبيّين كأداة لتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر ، بالإضافة إلى فرض الضرائب الباهضة بهدف تحطيم الأهالي مادياً ، كما عملت أيضاً على استغلال النشاط التجاري خدمةً لمصالح الاقتصاد الفرنسي . (أنظر الملحق رقم 04)

[1] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 59 .

[2] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 127 .

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر
في ظلّ نظام الحكم المدني (1870 - 1900 م)

لقد عملت السياسة الفرنسية على مواصلة سيطرتها على الجزائر من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها ، والمتمثلة في فرض سيطرتها التامة على الجزائر في جميع الميادين سواءً الزراعية أو الصناعية أو التجارية ، إلاّ أنّها نجحت في ذلك وجعلت في سيطرتها على هذه الميادين مج الاً مفتوحاً أمام المستوطنين الأوروبيّين لتحقيق أغراضهم الاقتصادية وممارسة نشاطهم بشكل مكثّف .

I. المجال الزراعي :

بعد قيام الجمهورية الثالثة في فرنسا استمرّت الإدارة الفرنسية في إصدار القوانين ومصادرة الأراضي [1] ، حيث منحتها لبعض النازحين من " الألزاس واللورين " الذين رحّلتهم فرنسا ، فوهبت لهم 10.000 هكتار من الأراضي وبنت لهم 2000 قرية استيطانية [2] ، وذلك وفقاً لمرسوم 31 / 03 / 1871 م الذي يهدف إلى القضاء على مقاومة القبائل و تنشيط حركة الاستيطان [3] .

نلاحظ ممّا سبق أنّ السلطة الاستعمارية عملت كلّ ما بوسعها لطرد الأهالي ومنح أراضيهم للأوروبيّين .

1) – استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي :

لقد عملت السلطة الفرنسية على الاستمرار في مشروعها الرّامي بتحويل الأرض والشعب ، لذلك قامت بإصدار:

1 – قانون 30 ماي 1871 م :

الذي نصّ على مصادرة الأملاك الجماعية والفرنسية التي تعود إلى الجزائريين الذين يقومون بأيّ نشاط معادي لفرنسا ، حيث أنّ هذا القانون مكمّل للمرسوم السابق في أنّه عمّم مصادرة الأراضي التي كانت مقتصرة على القبائل التي ساندت " ثورة المقراني " إلى كلّ القبائل الثائرة في وجه السلطة الاستعمارية [4] .

2 – قانون " وارني " 26 جويلية 1873 م :

أخذ هذا القانون اسمه من صاحبي وارني ويسمّى أيضاً بِـ" قانون المعمرين " لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهمهم من أراضي الجزائريين ، وقد تضمّن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية ، كما نصّ على :

[1] رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1989 م) ، (ج 01) ، (د ط) ، دار المعرفة ، الوادي – الجزائر ، (د س ن) ، ص 90 .
[2] يحي بوعزيز ، سياسة التسلّط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص 31 .
[3] رابح لونيسي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 90 .
[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 63 .

– إلغـاء جميع القوانين العقـارية القائمة على الشريعـة الإس-لاميّة [1]، وتنقسم الأراضي الجم-اعيّة المملـوكة للقبائل والعائلات على الأفراد وإعادة التأكيد على حياز ة الجزائريين عقود الملكية للاعتراف لهم بملكيتها ، وقد استهدف المشرّعون الفرنسيون بذلك إزالة ما تبقّى من العقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين وتسهيله بالشّراء وبمختلف المساومات [2] .

– قوانين الغابات :

- قانون الغابات الصادر أعوام 1874 م – 1885 م – 1903 م حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات غاية في التعسّف والظلامة في حالات الحرائق [3] .

- قانون 17 / 07 / 1874 م : نصّ على حجز كل أنوع ممتلكات الجزائريين المشتبه فيهم في قضايا حرق الغابات وفرض عليهم غرامات مالية ، هذا ما أدّى بحياة الجزائريين إلى الحرمان ، خاصة وأنّهم يتّخذون من هذه الغابات مصدر لعيشهم [4] .

- قانون 22 / 04 / 1887 م : يعرف أيضاً بالقانون الإمبراطوري المصغّر ، حيث وضع هذا القانون ليعدّل ويكمّل قانون وارني ، وقد صدر المرسوم في 22 / 07 / 1887 م يحدّد كيفية تطبيقه ، ومن بين النقاط التي تضمنها :

✓ إجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديدها وتعيين فروعها ، والتي لم يطبق عليها " قانون سيناتوس كونسلت " لعام 1863 م وأهملها " قانون وارني " عام 1873 م .

✓ منع المعارض من التعرّض للعقارات التي بها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها أراضي الدولة .

✓ التقليل من الآجال وبعض الإجراءات التي كانت مفروضة في قانون 1873 م [5] .

---

[1] عيسى يزير ، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830 – 1914 م) ، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2008 م – 2009 م ، ص 74 .

[2] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م – 1989 م) ، (ج 01) ، (د ط) ، دار المعرفة ، باب الواد – الجزائر ، (د س ن) ، ص 284 .

[3] بشير بلاح ، المرجع نفسه ، ص 248 .

[4] عثمان زقب ، مرجع سابق ، ص 224 .

[5] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 62 .

- قانون 16 / 04 / 1897 م : الذي أزال آخر العقبات التي كانت تعترض الملكية الجماعية الجزائرية .

ثم تبعتها قوانين أخرى أدّت كلّها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون حسب " أجيرون " [1] .

2) – القطاع الفلاحي :

سعت الإدارة الفرنسية إلى نقل ملكيّة الأرض من أيدي الجزائريين للمعمّرين وذلك عن طريق ترسانة من القوانين قصد الاستغلال الأقصى للأرض وفقاً لما يخدم مصالحها ، إلاّ أنّه لعب الفلاّح الجزائري دور اليد العاملة الرّخيصة [2] .

أ) – أهم المنتوجات الزراعية في عهد الاستعمار :

الكروم : ضلّت زراعة الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، هذا صحيح لكن تواجدها كان الغرض منه استهلاك عنب المائدة فقط ، ومباشرة بعد احتلال فرنسا للجزائر تطوّرت الأمور بسرعة مدهشة [3] ، حيث قدّرت المساحة المخصّصة لزراعة الكروم بـ 20.00 هكتار لعام 1878 م ، لتشهد انتشاراً واسعاً في الجزائر عام 1880 م نتيجة لتوسّع المساحات المخصّصة لهذه الزراعة ، إضافة إلى تطوّر المصانع المنتجة للكحوليات [4] ، وابتداءً من عام 1900 م بدأت زراعة الكروم تكوّن مساحات شاسعة ، حيث بدأ القضاء تدريجياً على الملكيات الصغرى بفضل الشركات الكبرى وكبار الملاّك .

الحبوب : ارتبطت زراعة الحبوب بالعوامل الطبيعية ، حيث كانت الجزائر تنتج حوالي 20 مليون هكتو في السّنة لكن غير ثابتة ، ويختلف من سنة لأخرى لعدّة عوامل ، وتمتدّ زراعة الشعير على نحو 1.300.00 هكتو [5] .

---

[1] بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 249 .

[2] أحمد توفيق المدني ، تاريخ الجزائر ، (د ط) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 م ، ص 475 .

[3] تندراري عبد الرحمن ، " بوادر أزمة زراعة الكروم وعلاقتها بفشل المشروع الاستعماري في عمالة وهران 1851 م – 1914 م " ، المجلة الجزائرية للبحوث والدّراسات التاريخية ، المجلّد رقم : 03 ، العدد : 06 ، 2017 م ، ص 66 .

[4] ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وآفاق مقربات الواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، (ط 01) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 2000 م ، ص 36 .

[5] أحمد توفيق المدني ، تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص 476 .

الزيتون : تتوزّع غابات الزيتون على مساحة 85.00 هكتار ، فيها 09 ملايين شجرة مثمرة و 05 ملايين شجرة مهملة ، وقد تراجع إنتاج زيت الزيتون في الفترة ما بين 1891 – 1898 م ، وذلك ما يميّز الاقتصاد الأهلي من ضعف خلال هذه الفترة [1] .

التبغ : كان الفلاح الجزائري يمارس زراعة التبغ في مساحات صغيرة جداً للاستهلاك الشخصي عن طريق ما يعرف في الأوساط الشعبية بالاستنشاق ،كان يُزرع في نواحي عنابة وبعض الواحات الصحراوية ، ومن أشهر أنواعه نذكر تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش ، ويحجب نحو 30 ألف هكتار ، تنتج 300 ألف قنطار في السنة ، وبفضله يعيش أهل الجبال التي تحيط بمدينة الجزائر [2] .

الخضر : إنّ اهتمام الفرنسيين بهذا النوع من الزراعات يرجع إلى توفّر المياه والتربة الخصبة خاصة السهول الساحلية ، إضافة إلى قربها من موانئ التصدير ، ومن أهم الخضار المزروعة نذكر : البطاطا ، الفاصولياء ، البازلاء ، العدس ، الكرنب ، الشمندر ، اللفت والجزر [3] .

النخيل : يحجب النخيل في الجهات الجنوبية 65.000 هكتار في الأرض ويبلغ إنتاجها 1.8 مليون قنطار في السنة الواحدة ، تستعمل بعضها للاستهلاك المحلي أمّا الأخرى توزّع على الأسواق العالمية [4] .

ب) – الثروة الحيوانية :

لقد كانت الثروة الحيوانية متوفّرة لكنّها تواجه بعض المشاكل أيضاً ، حيث كانت منتشرة في كامل البلاد وأغلبها كان في الهضاب العليا ، لكن كثرة الجفاف والمعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات أدّت إلى الإضرار بها ، فكانت للسياسة الفرنسية التوسّعية في الجنوب الجزائري أثار سلبية على الثروة الحيوانية التي تراجعت بنسبة 80 % بسبب " نظام العشابة " الذي فرضته السلطة الفرنسية على مربي المواشي ، إضافة إلى سنوات الجفاف والقحط والأوبئة التي كانت تصيب المنطقة ، و بالإضافة إلى الحبوب والماشية كان هناك إنتاج الخيول ، فقد حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الخيول ، لكن معظمها أدّت الاضطرابات الداخلية إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال ممّا أضرّ بإنتاج الخيول [5] .

---

[1] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، (د ط) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة – مصر ، 2001 م ، ص 119 .

[2] أحمد توفيق المدني ، المرجع نفسه ، ص 118 .

[3] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 102 – 103.

[4] أحمد توفيق المدني ، مرجع سابق ، ص 120 – 121 .

[5] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق ، ص 153 .

وبالتالي الحالة الاقتصادية العامة والإبل التي كانت متوفّرة في الجنوب وكانت تنتج الوبر الذي تصنع منه الخيام أو بعض الملابس المحلية كالبرنوس والقشابية [1] .

II. المجال الصناعي :

لقد تعمّد الاستعمار الفرنسي على محقِ و إعدام كل حركة صناعية في البلاد ، فهو يستثمر الأرض وما تحتها لفائدته ، وذلك يكفيه لحياة الترف والنعيم التي يعيشها ، فلا فائدة يرجوها من تصنيع البلاد الذي قد يزاحم معامل فرنسا وصناعتها في الوطن الأمّ ، كما أنّ تصنيع القطر الجزائري يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية ، فيعرف العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجور [2] .

هذا ما جعل الجزائر مستعمرة مجبرة على التعامل مع الأسواق الصناعية وخاصة الفرنسية، تصدر إليها المواد الخام بأسعار منخفضة ، بينما صادرات هذه الأس-واق إلى الموانئ الجزائرية عبـارة عن منتجات مصنّعة وبأسعار مرتفع ـة ، وه-ذا ما أثر على الاقتصاد الج ـزائري وسبّب له عج ـز في الميزان التج ـاري ، كما انخفض النشاط الاقتصادي خ ـلال الأزمة الاقتصادية العالمية [3] ، لذلك بقي القطر الجزائري دون أي صناعة ، إلاّ بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ ، وما بقي بأيدي المسلمين الجزائريين من الصناعات المحلية كنسيج الزرابي وحياكة الأصواف للاستهلاك المحلي [4] .

أمّا الصناعة الأوروبية كانت تعتمد على رأس المال وعلى الصناعة التحويلية وفائض الإنتاج والورشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع ، حيث قامت باستثمار مواردها في الجزائر برأسمال حرّ وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن ، وكذلك صناعة المطاحن وعددها نحو 150 تستخدم حوالي 4600 عامل ، ومعاصر الزيت وعددها 5000 معصرة منها 264 على النمط الأوروبي تستخدم 1500 عامل و 4735 معصرة أهلية [5] .

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، مرجع سابق ، ص 153 .

[2] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 126 .

[3] توفيق صلاحي ، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838 م – 1962 م) ، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (قسم التاريخ والآثار) ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2008 م – 2009 م ، ص 181 .

[4] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 126 .

[5] رتيبة لخضاري ، السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها على المجتمع الجزائري (1830 م – 1914 م) ، مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، كليّة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة المسيلة – الجزائر ، ص 52 .

– أهم المعادن :

كانت المصادر المعدنية موزّعة بشكل جيّد عبر الإيالة [1] ، وقد تمثّلت أهم المعادن في القطر الجزائري ومناجمه التي استحوذ عليها الاستعمار وشركاته الضخمة فيما يلي :

- السماد (الفوسفات) : ويستخرج أكثره من مناجم الك هوف قرب ولاية تبسّة ، ويباع منه سنوياً نحو 800.000 طن.
- الحديد: ويستخرج أكثره من الونزة بيني صاف ، وينتج سنويا 3 ملايين طن .
- الرصاص : ويستخرج منه سنوياً 20.000 طن .
- الزنك : ويستخرج منه سنوياً 150.000 طن .
- الزئبق : ويستخرج منه سنوياً 1.200 طن .
- الفحم الحجري : ويستخرج منه سنوياً 300.00 طن لكن غير يستغلّ .
- النفط : له حقول كثيرة أثبتت التجارب أنّها تنتج أحسن الأنواع ، منها ما يخرج مصفّى لا يحتاج إلى عمليات التكرير [2] .

– كان هذا العرض البسيط لحالة القطر الجزائري من حيث الثروة المعدنية ، يوضّح كيف أُبعِدَ الجزائري المسلم عن خيرات بلاده وعن كنوزها [3] .

من ناحية أخرى فإنّه قد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعاً كبيراً في عهد الجمهورية الثالثة التي عملت على توفير الشروط الضرورية خاصة فيما تعلق بوسائل النقل ، كما جاء في تقرير الحكومة العامة المندوبيات المالية دورة ماي 1903 م أنّ الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية منذ 1898 م إلى التطوّر الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الأخيرة [4] ، كما عملت الإدارة الفرنسية على الاهتمام الكبير بشبكة المواصلات لكونها تضمن نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية إلى المصانع الفرنسية [5] .

---

[1] رتيبة لخضاري ، مرجع سابق ، ص 23 .

[2] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 125.

[3] أحمد توفيق المدني ، المرجع نفسه ، ص 125 .

[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 74 .

[5] عدّة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 114 .

تقرّر الشروع في انجاز ثلاث خطوط ل لسكك الحديدية سنة 1876 م في كلّ من المناطق التالية : " أرزيو ، سعيدة ، قالمة ، تليلات ، سيدي بلعباس " ، كما تقرّر في سنة 1879 م إضافة خمسة طرق جديدة وتغطي هذه الطرقات مساحة تقدّر بـ 14 حتى 15 مليون هكتار من إقليم التلّ ، أمّا فيما يخصّ سنة 1884 م فقد تم إنشاء خطوط حديدية محلية ، وفي عام 1892 م بلغ طول السكك الحديدية في الجزائر 3033 كلم ، وبذلك أصبحت تضاهي الشبكة الحديدية الهولندية [1] .

إضافة إلى ذلك فقد عمدت الإدارة الفرنسية على الاهتمام بالمجاري المائية بحيث عيّن " **جولديفال** " وهو أحد الخبراء في الشؤون الجزائرية ومن الكولون الأوائل عن وجوب إتبّاع سياسة مائية في الجزائر وحثّ على القيام بأعمال التجفيف وشقّ القنوات وبناء السدود بقوله : " يجب استخدام كل المجاري المائية لإنعاش الصناعة " ، وبذلك تكون الإدارة الفرنسية قد وجّهت النظام المائي بالجزائر وفقاً لسياستها الاستعمارية ، فلم تكتفِ سياسة الاحتلال بامتلاكها لأخصب وأجود الأراضي ، بل اتّبعت سياسة مائية دعّمت بها الاستيطان الأوروبي في الجزائر ، ومن بين أهدافه [2] نذكر :

- تطوّي القاعدة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الوطن الأمّ بالاستعانة بالمواد الأوّلية الزراعية الجزائرية ، وشروط ذلك وفرة المياه .
- إقامة سوق المنتجات الصناعية الغذائية في الجزائر .
- تأكيد الوجود الفرنسي المؤيّد لسياسة الاستيطان بالجزائر [3] .

نستخلص ممّا سبق ذكره أنّ سلطات الاحتلال سعت بكل الطرق والوسائل للاستفادة من ثروات البلاد والاستيلاء على خيراتها ، كما عملت جاهدة على عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بقدر المستطاع .

فالسياسة الاستعمارية منذ البداية عملت على جعل الجزائر مملكة زراعية ، وذلك من خلال محاولة المستثمرين الفرنسيّين في الصناعة الحيلولة دون تحويلها إلى مصنع ، بل جعلها سوقاً رابحة لمنتجاتهم الصناعية ومصدراً لتوفير اليد العاملة ، فكان كلّ ما هنالك هو عبارة عن صناعة تقليدية تشمل صناعة الزرابي المنسوجة وغيرها من الصناعات الأخرى ، في حين اعتمدت الصناعة الأوروبية بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي إضافة إلى معاصر الزيت والدخّان والأسماك [4] .

---

[1] عدّة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 115 .

[2] عدّة بن داهة ، المرجع نفسه ، ص 185 .

[3] عدّة بن داهة ، المرجع نفسه ، ص 185 .

[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 75 – 76 .

III. المجال التجاري :

تعمّد الاستعمار الفرنسي احتكار التجارة الجزائرية وجعلها معوّل هـ دّام مخرّب يحطّم الكيا ن الجزائري ويحكم إلى الأمّة الجزائرية بالإفلاس ، فكان جلّ الجزائريون لا وجود لهم في الحركة التجارية ، حيث كانت فرنسا تصدّر خيرات الجزائر ومنتجاتها لتبيعها لمصانعها وبعد ذلك تعيد بيعها مصنّعة للجزائر بأرباح طائلة ، أمّا الميزان التجاري الجزائري فظلّ في عجز مستمر وفادح وهذه نتيجة الصفقات الخاسرة [1] .

اهتمّت الإدارة الفرنسية بالميزان التجاري ، فعملت على تشجيع إنتاج المحاصيل التجارية وذلك من خلال إصدارها للعديد من القوانين و المراسيم [2] ، إذ أنّ القانون الفرنسي يجبر الجزائر على أن لا تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو للبضاعة إلاّ على السفن الفرنسية خاصة ، حيث كان الجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجاتهم المحلية (أصواف– تمر– تبغ – حبوب – زيت) ثم هم يشترون من المستوردين الأجانب كلّ ما يلزمهم لحياتهم اليومية ولأعمالهم [3] ، والآن نرصد أهم الصادرات والواردات :

1) – أهم الصادرات والواردات :

– الصّادرات :

تمثلت صادرات الجزائر في الخمور والغنم والصوف وأوراق الدخّان إلى غير ذلك [4] ، فبعد 1870 م طغت المشروبات الخمرية والكحولية على صادرات الجزائر وبقيت تحتلّ الصدارة [5] ، في حين سجّلت سنوات 1871 م – 1776 م ارتفاعاً في تصدير القمح والشعير والغنم ، وهذا يورد أنّ الجزائر في فترة رخاء ، لكن من الضروري الإشارة إلى أنّ الجزائر تصدّر رأسمال أبنائها من أرزاقهم ومقوّمات عيشهم .

[1] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 128 .
[2] عدّة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 117 – 119 .
[3] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 128 .
[4] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 80 .
[5] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 125 .

– الواردات :

أمّا بالنسبة للواردات فكان أهمها الآلات الحديدية والسيارات والمنتوجات والسكر والقهوة والأخشاب والأواني والوقود والكماليات (عطور ومواد تجميل وغيرها) [1] ، بحيث كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية [2] . (انظر الملحق رقم 4)

2) – الطرق البريّة والسكك الحديدية :

– الطرق البريّة :

سعت السلطات الاستعمارية إلى توسيع شبكة الطرق البرية تدعيماً للتوسّع الاستعماري في الجزائر وفي الصحراء خاصةً ، وتسهيلاً لاستغلال الجزائر وربطها بفرنسا ودعماً للاستيطان ، حيث انتقل طولها من 6700 كلم إلى 9280 كلم في الفترة ما بين 1872 م إلى 1889 م [3] ، ففي عهد الجمهورية الثالثة استمرت الجهود في مدّ الطرق الإقليمية 500 كلم والطرق البلدية 5.000 كلم وذلك في سنة 1880 م ، وفي عام 1890م تمّ تخصيص 2.1 مليون فرنك لأشغال الطرق [4] .

– السكك الحديدية :

لقد تمّ انجاز أول خطّ لسكك الحديدية في الجزائر عام 1862 م والذي ربط بين الجزائر والبليدة ، وشهدت السكك الحديدية نمواً سريعاً في عهد الجمهورية الثالثة ، ومن الطرق الرئيسية للسكك الحديدية في الشرق الجزائري نذكر الخط الرابط بين قسنطينة وسطيف بطول 155 كلم ، خطّ باتنة وبسكرة بطول 121 كلم ، خطّ بجاية وبني منصور بطول 87 كلم ، خطّ عنابة وقالمة بطول 88 كلم ، وقالمة ولخروب بطول 115 كلم ، وخطّ آخر بين سوق أه راس والحدود التونسية بطول 52 كلم ، أمّا في الغرب الجزائري فنجد منها بلعباس ورأس الماء بطول 100 كلم ، عين تموشنت ووهران بطول 71 كلم ، وذلك كان في سنة 1882 م إضافة إلى طرق ثانوية أخرى [5] ، هذا وقد خصّصت الإدارة الاستعمارية مبالغاً لانجاز هذه الطرق فبلغت قيمتها حوالي 15.615.262 فرنك ، كما اهتمّت الإدارة الفرنسيّة

[1] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 129 .
[2] أحميدة عميراوي ، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري ، مرجع سابق ، ص 66 .
[3] وفاء العيفة ، مرجع سابق ، ص 78 .
[4] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 72 .
[5] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع نفسه ، ص 76 – 78 .

بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية [1] عبر المناطق التي فيها منافع لها وتخدم مصالحها ، أمّا الجهات التي ليس فيها منافع استعمارية ومراكز عسكرية فهي لا تعرف أيّ سكة حديدية [2] . (انظر الملحق رقم 5)

وفي الأخير نستنتج ممّا سبق ذكره أنّ الاستعمار الفرنسي عمد إلى جعل الجزائر مملكة زراعية وذلك من خلال محاولة المستثمرين الفرنسيين في صناعة الحيلولة دون تحويلها إلى مصنع ، بل جعلها سوقاً رائجة لمنتجاتهم ومصدر لتوفير اليد العاملة ، كما سعى الرأسماليين الفرن سيّين إلى عدم تحويل الجزائر إلى بلد صناعي بالقدر المستطاع ، بل إضافة إلى ذلك عمدوا إلى جعل فرنسا تستفيد من ثروات البلاد ، كما أصبح ميزان التجارة الخارجية في خسارة دائمة وذلك بعد مجيء الاستعمار الفرنسي ، لأنّ عمليات التصدير والتوريد أصبحت مقتصرة على فرنسا ، بالإضافة إلى أنّ السكك الحديدية أعطت انطلاقة جديدة للاستعمار الفرنسي .

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 78 .

[2] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 130 .

الفصل الثالث

انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر

I. انعكاسات السياسات الاقتصادية الفرنسية على الأهالي الجزائريين :

1) – تفكيك وحدة الأرض :

يعتبر المجتمع الجزائري القديم غنياً بأراضيه وتاريخه وقيمته العليا ، فكان محافظاً على تقاليده وعاداته الموروثة ، لعلّ هذا ما جعله يصمد أثناء فترة الاحتلال [1] ، الذي كان يهدف منذ الوهلة الأولى إلى تفكيك وحدة الشعب الجزائري متيقناً بذلك في مدى ارتباطه بأرضه ، وهو ما صرّح به " بيجو " في 14 / 05 / 1840 م قائلا : " أينما تتوفر المياه الصالحة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأرض عليهم وجعلهم ملاكين دون محاولة التعرّف على أصحابها " [2] .

بدأت السلطة الاستعمارية تقوم بلعبة التشريع وتطويع وتمطيط القوانين لاستخدامها كأسلحة لنهب أراضي وأملاك الأهالي وتسليمها إلى المعمّرين الأوروبيين ، ومن ثمة تحويل الجزائر تدريجياً إلى مقاطعة فرنسية لتصبح بذلك امتداد لفرنسا في القارة الإفريقية [3] .

لقد أدّت هذه التشريعات والقوانين التي أصدرتها السلطة الفرنسية القاضية بالاستنزاف والمصادرة والسلب والنهب المفروضة على الجزائريين والفلاح خاصة الذي خسر الشيء الذي يعبّر على انتمائه وهويته وأصالته [4] .

2) – انتشار الفقر :

لقد أرثّت السياسة الاقتصادية الفرنسية سلباً على الحياة المعاشة للفلاحين الجزائريين ، حيث سجّل انخفاض كبير في ثروات البلاد البشرية والمادية ، حتى أصبحت البلاد موطناً للأجانب ينعمون بخيراتها وثرواتها ، في الوقت الذي كان أبنائها يتخبّطون في ظلمات الجهل والفقر [5] .

---

[1] رتيبة لخضاري ، مرجع سابق ، ص 59 .

[2] عدّة بن داهة ، الخلفيّات الحقيقيّة للتشريعات العقارية في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي (1830 م – 1870 م) _ أعمال الملتقى الوطني الأوّل حول العقار في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي (1830 م – 1962 م) ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 م ، ص 131 – 132 .

[3] إبراهيم مياسي ، توسّع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 م – 1912 م) ، (د ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، رويبة – الجزائر ، 1996 م ، ص 127 .

[4] بوعزة بوضرساية ، سياسة فرنسا البربرية (1830 م – 1930 م) وانعكاساتها على المغرب العربي ، (د ط) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 م ، ص 108 .

[5] عمّار هلال ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 م – 1918 م) ، (د ط) ، دار هومة للنشر والتوزيع ، بوزريعة – الجزائر ، 2007 م ، ص 25 – 26 .

وما زاد من فقر الجزائريين وبؤسهم هو الأمراض والأوبئة المعدية مثل : الكوليرا والتيفيس والكوارث الطبيعية كالجراد والقحط والجفاف .. ممّا أدّى إلى وقوع عدّة مجاعات بالإضافة إلى استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتراجع إنتاج الحبوب والتوزيع غير العادل للمعدّات الفلاحية ، ويمكن أخذ صورة عن ما وصل إليه الجزائريين من فقر ومعاناة من خلال ما قاله " **فليب ميناي** " في تقرير توصيفي للجزائر في منتصف الخمسينيات أعادت جريدة " **لوموند** " نشرهسنة 1992 م إذ يقول فيه : " إنّ الظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس ، وقد يندهش الفرنسي القادم من المتربول من طوابير المتسوّلين والبيوت القصديرية والأكواخ منظر العديد من الناس وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف ويمشون حفاة في الوحل والغبار ، وقد يعجب ذلك الفرنسي الوافد أكثر عندما يلاحظ الأوروبيين المستوطنين لا يبدو عليهم أنهم يرون شيئاً من ذلك طوال الفترة الاحتلال " [1] .

3) _ تدهور الوضع الصحّي :

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لا تعاني من مشاكل صحية ، وذلك نتيجة لوفرة المواد الغذائية ووفرة المياه من الآبار والعيون والمجاري النقية إضافة إلى المساكن الملائمة ، إلى غاية مجيء الاحتلال وقيام جيشه بمطاردة السكان ومصادرة أراضيهم وإرهاقهم بالحروب والضرائب والتشريد وفقدان المواد المعيشية وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور صحّتهم وصحّة أولادهم وتعرّضوا لمجاعات قاسية [2] .

وبالموازاة مع السياسة الفرنسية القاسية ، عرفت الجزائر أيضاً موجة من الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة ليعمّها البلاء والابتلاء وتعاكس الأقدار لهذا الشعب ، حيث غزت البلاد موجات من الجراد بالإضافة إلى الجفاف والمجاعة والأوبئة التي تفشت [3] .

ومع انتشار الكوليرا انتشر التيفيس وأخذ الجزائريون يموتون بالجملة في الطرقات العامة والقرى ، حيث أرغمت السلطات الفرنسية إلى حفر خنادق عميقة لدفن الموتى ، حيث بلغ عدد الموتى في وهران وحدها أكثر من 100 ألف شخص ما يعادل نفس سكانها ، وبالإضافة إلى هذه الأمراض كثر القحط والجفاف وقلة المحاصيل الزراعية نتيجة لقلة الأمطار ويبست الحشائش وبذلك ماتت الماشية ، وانتشرت المجاعة ليصبح عام 1867 م عام الشرّ بامتياز [4] . (انظر الملحق رقم 6)

[1] العيفة وفاء ، مرجع سابق ، ص 84 – 85 .
[2] يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا .... ، مرجع سابق ، ص 537 .
[3] رتيبة لخضاري ، مرجع سابق ، ص 64 .
[4] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 151 .

4) _ استمرار المقاومات الشعبية :

لقد قاوم الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي منذ البداية بشتى الطرق والوسائل ، وتبعاً للإمكانيات والظروف السائدة فالأهالي لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية بالجزائر ، وبوجه خاص السياسة الاقتصادية خاصّة بما يتعلق منها بمصادرة الأراضي ، والتي نتج عنها ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية ، وهو ما يؤكده " ماكماهون " في شهر جوان 1869 م عندما قال : " إنّ الجزائر خاضعة بالقوّة ، لكن سكانها لم يستسلموا وأيّ حادث تقترفه فرنسا ضدهم سيدفعهم إلى الثورة " ، ومن أهمّ الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية [1] نذكر :

- **ثورة المقراني والحدّاد (1870 – 1872 م) :**

عاشت الجزائر الفترة ما بين 1865 و 1870 م أوضاعاً مهّدت لحدث كبير هو " ثورة الحاج مُحَمَّد المقراني و الشيخ مُحَمَّد أمزيان الحدّاد " التي تعدّ الأوسع نطاقاً بعد " ثورة الأمير عبد القادر " ، وكانت لها انعكاسات بعيدة المدى على المجتمع الجزائري ، ومن بين أسباب هذه المقاومة [2] :

– إصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870 م أو ما يعرف بمرسوم " كريمو " إذ كان له دور كبير في قيام ثورة المقراني ، حيث نصّ على إلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني قصد التوسّع أكثر في الأراضي الجزائرية ووضع مخطط لتطوير الاستيطان .

– تحوّل الحكم في فرنسا والجزائر من العسكرية إلى المدنية ، وهيمنة المستوطنين العنصريّين على الجزائر بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية التي كانت تقلّل من علاواتهم واندفاعهم ، وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة حليفتهم التي ستطلق أيديهم .

– هزيمة فرنسا العسكرية أمام القوات الرّوسية في حرب عام 1879 م .

– ومن أهمّ الأسباب الاقتصادية مشكلة الأموال التي استدانها المقراني من بنك الجزائر ومن اليهود لصالح ضحايا مجاعات عامي 1867 و 1868 م ، كي يتهكّنوا من شراء البذور بكفالة من الحاكم العام الماريشال " ماكماهون " ، حيث تمّ الاتّفاق على أن يسدّد السكان ديونهم ، وفي حالة عجزهم عن ذلك تحضى الحكومة بتلك المبالغ من حصّة الجزائريين من الميزانية ، لكن الجراد قضى على المحصول موسم 1870 م ، كما تراجع المدنيّون الذين استلموا السلطة في فرنسا و الجزائر عن الالتزام بالاتّفاق المذكور ، فاضطرّ " المقراني " كي يسدّد تلك الديون إلى رهن أملاكه وبيع بعضها [3] .

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 155 – 156 .

[2] بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 293 .

[3] بشير بلاح ، المرجع نفسه ، ص 295 – 296 .

– إذن فقد مثلت " ثورة المقراني " حلقة من حلقات مقاومة الشعب الجزائري للسياسة الفرنسية وبوجه خاص السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بمصادرة أراضيهم التي تعتبر رمز عزّة بالنسبة لهم [1] .

- **ثورة الشيخ بوعمامة (1881 – 1908 م) :**

تعتبر هذه الثورة أطول ثورة في تاريخ المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي ، وقد قامت ثورة بوعمامة لعدة أسباب :

– الاحتلال الفرنسي الغاشم للجزائر وتوسّعه نحو الجهات السهلية والصحراوية ، وبغض بوعمامة للمحتلّين وحرصه على تطهير البلاد من دنسهم .

– أسباب اقتصادية : تتمثّل في منع الفرنسيين لسكّا ن دائرتي آفلو والبيض من الارتحال جنوباً لطلب الكلأ لمواشيهم وتجنيبها برد الشتاء القارس ، ما أدّى إلى تفوّق قسم هام منها .

– أما السبب المباشر للثورة فهو إرسال فرنسا قوّة بقيادة نائب رئيس المكتب العربي بمدينة البيض الملازم " وايبرينر " لاعتقال " الطيب الجرماني " أحد أقرباء " بوعمامة " ومقدّميه ، فقام المجاهدون بقتله وأربعة من مرافقيه يومه 22 أفريل 1881 م فاشتعلت الثورة [2] .

إضافة إلى هته المقاومتين كان هناك العديد من المقاومات الشعبية الأخرى التي اندلعت في وجه الاستعمار الفرنسي ، نذكر منها : مقاومة الزعاطشة (1848 – 1849 م) ، مقاومة لالة فاطمة نسومر (1852 -1854 م) ، مقاومة أولاد سيدي الشيخ (1864 – 1884 م) .

حين نتصفّح تاريخ هذه الثورات نجد أنّ أغلب أسبابها اقتصادية واجتماعية ، حيث كان السبب في الغالب إمّا ارتفاع قيمة الضرائب الملقاة على كاهلهم ، وإمّا بسبب المجاعة أو مصادرة الأراضي ونزع ملكيات الأهالي ، فقد ثار الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي وسياسته القائمة على محاولة طمس هوية المجتمع الجزائري واستغلال ثرواته ، لكن قوّة الجيش الفرنسي وعدم التكافؤ في الإمكانيات حال دون نجاح هذه المقاومات في التخلّص من الوجود الاستعماري [3] .

5) – ظاهرة الهجرة :

تميّزت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بالطابع السلبي ، حيث اتّضحت معالمه من خلال التغيير في مظاهر الحياة وفي جميع المجالات ، وكان هذا التغيير الكبير في النمط المعيشي للجزائريين سبباً مباشراً في خيارهم ل لنزوح نحو الداخل والهجرة إلى خارج الوطن [4] .

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 168 .
[2] بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 306 .
[3] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 180 .
[4] رتيبة لخضاري ، مرجع سابق ، ص 60 .

وبمرور الزمن أصبحت الهجرة الجزائرية ظاهرة ملفتة حرّكتها دوافع عديدة ، منها **أسباب دينية وثقافية** نجملها فيما يلي :

- محاربة الإسلام .
- محاربة اللغة العربية .
- تأثّر الجزائريين بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية [1] .

- أمّا **السّياسية** فتمثّلت في :

- القوانين الاستثنائية والمحاكم الرّدعية .
- التجنيد الإجباري .
- حرمان الجزائريين من الحقوق والحريّات السياسية .
- تشجيع فرنسا لهجرة الجزائريين إليها لامتصاص العناصر الوطنية وإذابتها في المهجر .

- و**بالنسبة للأسباب الاقتصادية والاجتماعية** فتتمثل في :

- فقدان الجزائريين لأرضهم وتحوّلهم إلى عمّال أرض مستغلّين .
- الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم .
- انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية .
- تدهور المستويات المعيشية نظراً لفقدان الجزائريين أراضيهم وتدهور قطعان مواشيهم ، فانتشرت البطالة والجوع والمرض [2] .

كانت الهجرة الجماعية للأهالي غير مقصورة على مدينة أو إقليم ما إنّما كانت عامة ، حيث غادرت بعض الأسر الكبيرة لمدينة مليانة سنة 1899 م و سطيف سنة 1910 م متّجهة إلى سوريا ، وفي سنة 1911 م غادر مئات الجزائريين قسنطينة وسطيف متّجهين إلى سوريا أيضاً [3] .

بالرّغم من أنّ الإدارة الفرنسية عملت على منع الجزائريين من الهجرة لأنّها تؤدّي إلى نقص اليد العاملة خاصة في المجال الزراعي ، إلاّ أنّ ظاهرة الهجرة تواصلت إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين [4] .

---

[1] بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 318 .

[2] بشير بلاح ، المرجع نفسه ، ص 319 .

[3] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، (ج 02) ، مرجع سابق ، ص 123 .

[4] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 183 .

إنّ ظاهرة الهجرة و بالرغم من آثارها السلبية على الأهالي الجزائريين وتشريدهم إلاّ أنّها كانت أسلوب من أساليب النضال وأداة لتوصيل قضيتهم للعالم العربي والإسلامي .

ومنه نستنتج ممّا سبق ذكره أنّ السّياسة الاستعمارية عملت كل ما بوسعها من عدة قوانين ومراسيم من أجل خدمة مصالحها دون مراعاة حالة الأهالي الجزائريين الذين عانوا من تدهور الحالة الصحية وانتشار الفقر إضافة إلى تفكيك وحدة الأرض ، فاضطرّ بعضهم إلى الثورة في وجه الاستعمار ، بينما فضّل آخرون الهجرة خارج البلاد .

II. إنعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على النظام الاستعماري :

1) – على المستوطنين الأوروبيّين :

كانت الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي تزخر بالمنتوجات الزراعية وتطوّرها [1] ، إلى أن جاء الاستعمار وعمل على جعلها مملكة زراعية للحيلولة بينها وبين التصنيع حتّى تصبح سوقاً تباع فيها المنتوجات الصناعية الفرنسية دون منافس وتبقى مخزناً لليد العاملة في المجال الزراعي [2] .

إكتسب هذا المشروع الاستعماري طابعاً فلاحياً قوامه المستعمرات الزراعية التي بلغ عددها أكثر من 278 قرية في ظرف 100 عام (أي بين 1830 و 1930 م) [3] .

سجّلت الإحصاءات أنّه أصبح في الجزائر 150 مجموعة أو قرية استعمارية تغطّي 427.604 هكتاراً يعيش عليها 63.497 من الفرنسيين وهذا بحلول سنة 1850 م ، وعلى الرّغم من الزيادة في عدد المستوطنين الأوروبيّين والمساحات الأرضية المغتصبة خلال العهد النابليوني (1852 – 1870 م) إلاّ أنّ الفترة الكبرى لاغتصاب الأرض وبناء القرى الاستيطانية كانت بين (1870 – 1880 م) ثمّ بين (1901 – 1920 م) ، فبين (1851 – 1860 م) لم تنشأ سوى 91 مجموعة أو مركزاً استيطانياً وبلغ عدد المستوطنين حوالي 103.322 مستوطناً ، وبين (1861 – 1870 م) لم تنشأ سوى 23 قرية في 73.211 هكتار ، وبلغ عدد المستوطنين 129.899 نسمة [4] والشكل التالي يوضّح زيادة عدد المهاجرين لمدة 6 سنوات .

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، مرجع سابق ، ص 277 .
[2] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 126 .
[3] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 199 .
[4] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، (ج 01) ، مرجع سابق ، ص 417 – 418 .

السنة	المهاجرين	زيادة النسبة
1851	132708	
1853	142379	7.28
1854	151712	6.55
1855	155607	2.56
1856	158282	1.72
1857	180471	14.02
الزيادة لمدة ستة سنوات	47764	35.99

كان لهذه الهجرة الأثر الفاعل في توجيه سياسة الاستعمال الاستيطاني في الجزائر ، حيث أسهمت في تراكم رأس المال الناتج عن زراعة الحبوب ، وقد ساعد هذا صدور قانون 1851 م للجمارك الذي شجّع عملية التصدير والاستيراد لصالح المستوطنين خاصة لمّا تمّ بهذا القانون إنشاء بنك الجزائر [1] .

اعتبر المستوطنون الأوروبيّون أنّ الزراعة مشروع اقتصادي وليس وسيلة للعيش ، وكان هدفهم الوحيد هو الحصول على الثروات وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج [2] ، لهذا بدل أن يهتمّوا بتطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي ، اهتمّوا بالزراعات التجارية ذات الرّبح السريع ، فخصّصوا أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم ، وبذلك أصبح إنتاج الحبوب يتناقص إلى حدّ أنّه لم يعد يكفي لسدّ حاجيات الأهالي الجزائريين في الكثير من الأحيان ، خاصة مع بداية ثلاثينيات القرن العشرين [3] .

إنّ تحسّن الظروف المعيشية للأوروبيين انعكس ايجابياً على نموّهم الديموغرافي ، فتُشير إحصائيات السكّان باستثناء الجند واليهود إلى أنّ عدد الأوروبيّين انتقل من 489.465 أوروبياً سنة 1891 م إلى حوالي 529.717 سنة 1896 م ، ثمّ إلى 583.465 أوروبياً في سنة 1901 م ، أي بمعدّل 20 % من الزيادة خلال 10 سنوات [4] . (أنظر الملحق رقم 07)

[1] أحميدة عميراوي ، آثار السياسة الاستعمارية ..... ، مرجع سابق ، ص 46 – 47 .
[2] يحي بوعزيز ، سياسة التسلّط .... ، مرجع سابق ، ص 33 .
[3] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 200 – 201 .
[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع نفسه ، ص 203 .

رغم تشجيع السلطات الفرنسية سياسة الاستيطان إلاّ أنّ الظروف المعيشية كانت العامل الأساسي لهذه الزيادة أيضاً ، وتحسّن الوضعية المالية للعنصر الأوروبي انعكس ايجابياً عن حالتهم الاجتماعية [1] .

2) – على السلطات الاستعمارية (فرنسا) :

عمل الاستعمار الفرنسي على اتّباع سياسة اقتصادية تمكّنه من تحقيق أهدافه ، وأوّلها جعل الجزائر مصدراً للمواد الأوّلية ومجالاً واسعاً لتصريف منتوجاته الصناعية واستثمار رؤوس أمواله ، ولتحقيق هذا عمل أيضاً على ربط الاقتصاد الجزائري وجعله يخدم مصالح اقتصاده ، كما سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السّوق الجزائرية وفتح المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات المحلية [2] .

لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخراج المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا وأهمّها الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة كبيرة من 6000 طن سنة 1893 م إلى 850000 طن سنة 1839 م لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 م حوالي 65 مليون فرنك ، أمّا بالنّسبة للزراعة فقد عمل الاستعمار الفرنسي بالجزائر على تطوير الزراعات التجارية على رأسها الكروم بهدف تزويد السوق الفرنسية بأكبر كميّة من الخمور ، بذلك ارتفعت المساحة المخصّصة لها بشكل متسارع من 20 ألف هكتار في 1878 م إلى 155.000 هكتار خشية الحرب العالمية الأولى .

شجّعت السياسة الاستعمارية الفرنسية هجرة الجزائريين إليها لأهميتها للاقتصاد الفرنسي ، لأنّ العمّال الجزائريين يرضون بكل الأعمال التي تعرض عليهم [3] ، أمّا الاستفادة الكبيرة من هذه المستعمرة هي من جعل الاستعمار الفرنسي يقدم على هذه الخطوة ويتباهى بما حقّقه من انتصارات ومكاسب في الجزائر [4] .

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية .. ، (ج 02) ، مرجع سابق ، ص 142 .
[2] يحي بوعزيز ، سياسة التسلّط ... ، مرجع سابق ، ص 49 .
[3] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 206 .
[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع نفسه ، ص 209 .

وفي الأخير نستنتج مما سبق ذكره أنّ سياسة فرنسا الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 م إلى 1914 م كان لها آثارها وانعكاساته ا سواءً بالنسبة للأهالي الجزائريين أو المستوطنين ، حيث انعكست هذه السياسة سلباً على الأهالي ممّا أدّى إلى انتشار الفقر بشكل كبير وتدهور الحالة الصحيّة ، بالإضافة إلى تفكيك وحدة الأرض وهجـرة الأه.الي من أراضيهم وتشريدهم ، أمّـا بالنسبة للمستوطنين فانعكست عليهم هذه السيـاسة الاقتصـادية إيجابيًّ، فقد حـدث ما لم يكن يتوقعه الكثير في ظرف قرن من الزمن تحوّل هؤلاء المستوطنين إلى أصحاب رؤوس أموال كبيرة وأصحاب مكانة اقتصادية وسياسية هامة ، هذا كلّه كان سببه السياسة الفرنسية التي عملت على جعل الجزائر مستوطنة زراعية تخدم الاقتصاد الفرنسي بشكل كبير .

خاتمة

وفي الأخير نستخلص من هذه الدّراسة التي تناولت سياسة فرنسا في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1870 م إلى غاية 1914 م تعرّضنا إلى مجموعة من المعطيات التاريخية التي من شأنها إثبات العديد من الحقائق ، حيث توصّلنا _ من خلال كل ما هو متوفّر لدينا ذات الأهميّة الاقتصادية والاجتماعية _ لمجموعة من الاستنتاجات نذكرها في النقاط التالية :

- ✓ إنّ السياسة الاقتصادية كانت مجحفة في حقّ الجزائريين إذ راح ضحيّتها الجزائريين عامّة والفلاحون خاصة ، فقد زادت من بؤسهم وشقائهم ومعاناتهم ، حيث أصبحوا خدّاماً للمستعمر والمعمّرين الأوروبيّين ، ولهذه الوضعية آثار سلبية على هؤلاء البسطاء الذين ضاقت بهم أراضيهم.
- ✓ إنّ الأرض كانت رمزاً وهوية للجزائريين أكثر ممّا كانت مصدر رزق ، واستمرّ أثرها في توجيه السياسة الفرنسية ، كما استولت هذه الأخيرة عليها ومنحتها للمعمّرين بمختلف الوسائل القانونية .
- ✓ إنّ السياسة الاقتصادية الفرنسية ناجحة من ناحية استنزاف البلاد والعباد ، حيث تميّزت بالحنكة القانونية الكبيرة من خلال قوة الصياغة والاعتماد على سلسلة من القوانين المنتهجة والمتسلسلة .
- ✓ تكبيل التجارة واحتكارها من طرف الإدارة الفرنسية بإصدار القوانين التي تمّ سنّها في المجال الجمركي ، حيث تضاعفت قيمة الصادرات والواردات ، فقد كانت فرنسا تصدّر إلى الجزائر منتجاتها الصناعية لتجعلها بذلك سوقاً لها.
- ✓ إن ما عاناه الجزائريّون خلال هذه الفترة يجعلنا نفتخر بهم ، لمعرفتنا حجم معاناتهم وتحمّلهم من أجل سيادة وحرية هذا الوطن.
- ✓ إنّ السلطات الفرنسية أنشأت العديد من المشاريع الكبرى والبنى التحتية التي تخدمها فقط ، حيث عملت على شقّ الطرق البريّة بين المدن الكبرى وبين مناطق الانتاج الفلاحي ومناطق الاستخراج والموانئ ، إضافة إلى السكك الحديدية بين المناطق الجنوبية والشمالية بهدف استغلال الثروة المعدنية .
- ✓ إنّ السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر وبالرغم من الأرباح الطائلة التي جنتها من القطاع الزراعي والصناعي والتجاري إلاّ أنها لم تكتفِ بذلك ، بل أثقلت الجزائريين بجملة من الضرائب لتغطية نفقاتها في الجزائر ولتحقيق المزيد من الربح منها الزكاة والعشور والحكور والغرامة ، فمن كل هذه أصبح الفرد الجزائري أكبر مساهم في الخزينة والأقلّ مستفيدٍ منها.

- ✓ العمل على إفقار الجزائريين ووضعهم تحت خط مستويات المعيشة بسبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم ، فتحوّلوا بذلك من ملاّك أرض إلى عمّال زراعيين يستعبدهم المستوطنون وبذلك تضاءلت الأجور وارتفعت معدّلات البطالة .
- ✓ و في المقابل تحوّل هؤلاء المستوطنون الأوروبيّون من بؤساء ومشردين بأوروبا إلى أسياد يملكون مساحات شاسعة من العقارات ، كما أصبحوا صنّاع القرار بالجزائر ممّا مكّنهم من احتلال مكانة سياسية تعمل على توجيه قرارات الحكومة الفرنسية لما يخدم مصالحهم .
- ✓ من ناحية أخرى فإنّه رغم الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية على الجزائريين إلاّ أنّها كانت عاملاً من العوامل التي حفّزت على القيام بردود الأفعال تجاه فرنسا ، فمن أبرز مظاهرها الثورات التي انتشرت في كل ربوع الوطن .
- ✓ كما عرف الجزائريون هجرة جماعية إلى البلاد الإسلامية هروباً بحياتهم ودينهم .

وخلاصة نتائج هذه السياسة أنّ الجزائريين أصبحوا من أكثر الشعوب فقراً ، حيث صودرت أكثر أراضيهم وهمّشوا في وطنهم وهذا ما أدّى بهم في الكثير من الأحيان إلى الهجرة ومغادرة البلاد كما سبقت الإشارة إلى هذه النقطة .

الملاحق

الملحق رقم (01) : جدول يوضّح قائمة المساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيّون بمدينة الجزائر في العامين الأوليين للاحتلال (1830 م – 1832 م) .

مسجد الشواش	مسجد ستي مريم
مسجد الشماين	مسجد علي بتشين
مسجد الجنائز	مسجد علي خوجة
مسجد المرسي	مسجد كتشاوة
مسجد سيدي حدي	مسجد سيدي الرجي
مسجد باب الجزيرة	مسجد سيدي سعدي
مسجد الكشاش القديم	مسجد سيدي جامعي
مسجد خضر باشا	زاوية سيدي الصيد
مسجد سوق اللوح	زاوية سيدي بختة
مسجد عبدي باشا	زاوية كتشاوة
مسجد قاع السمور	زاوية الكشاش بالمرسي
مسجد سوق الكتان	زاوية الانكشارية بالقصبة
مسجد العين الحمراء	زاوية تشبكتون
مسجد صباط الحوت	زاوية الانكشارية القديمة
مسجد علي باشا	زاوية محمد ميزومورتو
مسجد سيدي عمر التنسي	زاوية الولي سيدي الغبريني بالمرسى
مسجد حسين بالقصبة	مصلى الانكشارية القديم بالقصبة
مسجد القصبة	مصلى الانكشارية الجديد بالقصبة
مسجد فرن القشور	مصلى سيدي عبد الرحمان

ناصر الدّين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية ... ، مرجع سابق ، ص 254 .

الملحق رقم (02) : مشروع قانون السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي)

PROJET DE SENATUS – CONSULT RELATIF A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE. PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées proprietaires des territoires qu'elles occupent a demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle,a quelque titre que ce soit.

ART.2.

II sera procède administrativement a la délimitation de ces territoires et a leur repartition entre les differents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique. Le meme règlement determinera les formes et les conditions de I' alienation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvemement designera les territoires sur les quels la propriete individuelle pourra etre successivement constituee. Un reglement d'administration publique etablira les formes du partage de la propriete collective, ainsi que les conditions de la propriete individuelle. Le partage pourra etre provo que d'office par Ie Gouvemement.

ART4

Les rentes , redevances et prestations dues a I' etat par les détenteurs desdits territoires continueront d' etre perçues comme par Ie passe.

ART.5.

Sont reserves les droits de l' etat et les droits des tiers a la propriete des biens Beylick et des biens Melk .

Sont egalement reserves les droits qui appartiennent au domaine public, d'apres I'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de I'etat sur les bois et forets, d'apres I'articule 4, § 4, de la me me loi.

ART.6.

II n'est aucunement déroge au droit d'expropriation pour cause d'utilite publique, tel qu'il est regIe et constitue, au profit de l'etat, par la loi du 16 juin 1851.II sera procède aI' exercice de ce droit et au règlement de l' indemnite, vis-avis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformement aux dispositions de l'ordonnance du 1 er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage anterieurs, intervenus entre l'etat et les indigenes, relativement a la propriete du sol, sont et demeurent confirmes.

عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 118 – 119 .

الملحق رقم (03)

جدول يوضّح تطوّر الاستيطان والمساحات الموزّعة على المستوطنين (1830 م – 1929 م)

الفترة	المستوطنات	المستوطنون	المساحات الموزعة (بالهكتارات)
1850-1830	150	93497	427604
1860-1851	91	103322	184255
1870-1861	23	129898	73211
1880-1871	207	195418	233369
1890-1881	89	267672	161661
1900-1891	80	364257	99353
1920-1901	217	633149	248289
1929-1921	71	657641	70418
المجموع:	928	2414854	1498160

عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، ط 02 ، الجزائر ، 2002 م ، ص 120 .

الملحق رقم (04) :

جدول يوضّح تطوّر التجارة الجزائرية الخارجية خلال الفترة (1830 م – 1900 م) بالآلاف الفرنكات .

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1831م	1480	6505	1870م	98606	153513
1835م	2598	16779	1875م	152406	192780
1840م	3631	54872	1880م	178340	235647
1845م	7767	94643	1885م	152405	192180
1850م	9140	67178	1890م	178340	235647
1855م	60458	125044	1895م	192903	222646
1860م	66203	146777	1900م	248901	260090
1865م	93801	158198			

عبد الرحمن رزّاقي ، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميّتين) ، (د ط) ، (د د ن) ، الرغاية – الجزائر ، (د س ن) ، ص 33 – 34 .

الملحق رقم (05) : السكك الحديدية في الجزائر

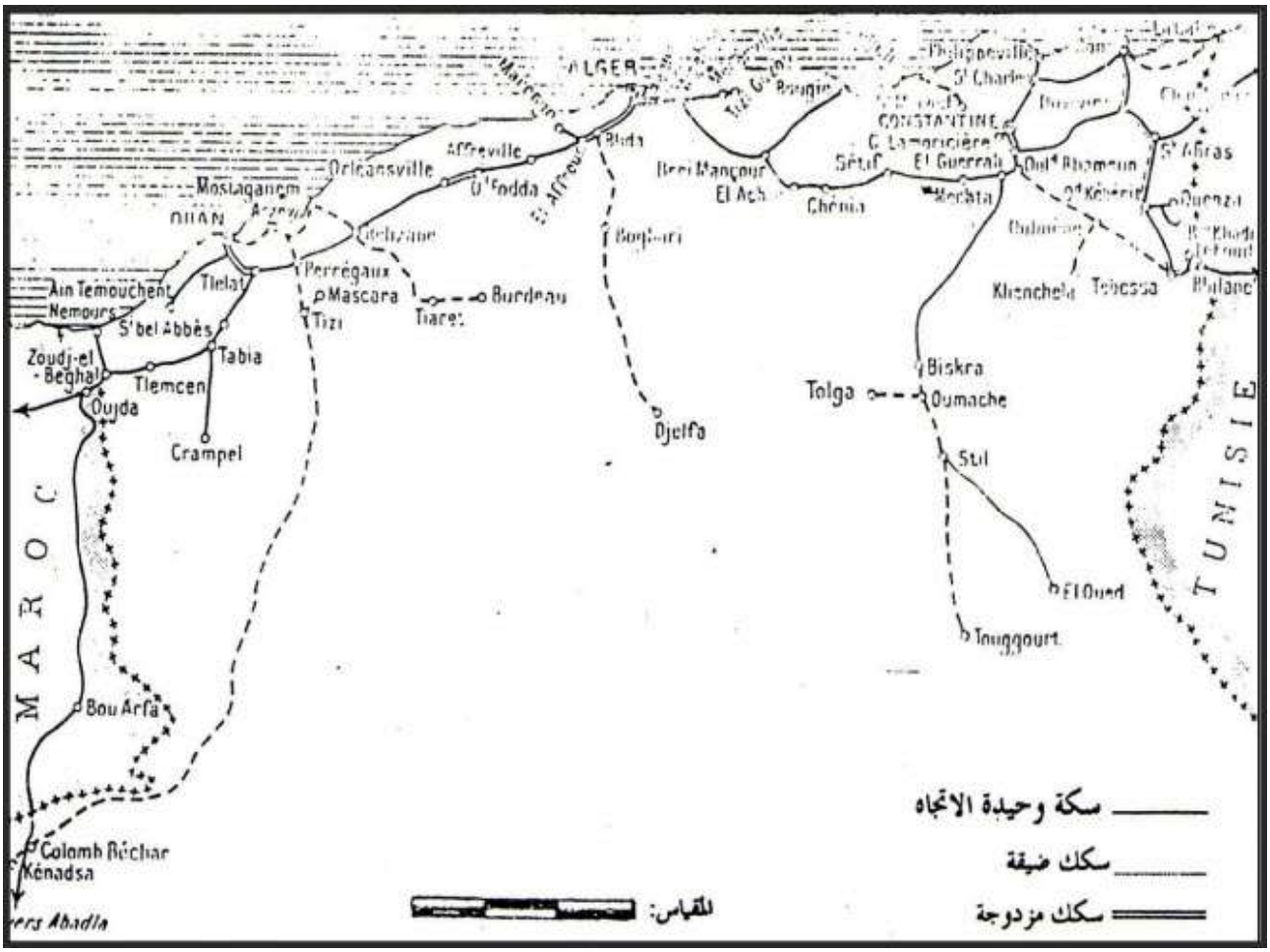

عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 222 .

الملحق رقم (06) : صورة توضّح مظاهر المجاعة في الجزائر سنة 1869 .

بشير بلاّح ، مرجع سابق ، ص 220 .

الملحق رقم (07)

صورة توضّح انطلاق دفعة من المستوطنين تجاه الجزائر (08 أكتوبر 1848 م) بعدما حظيت بتبريكات الكنسية .

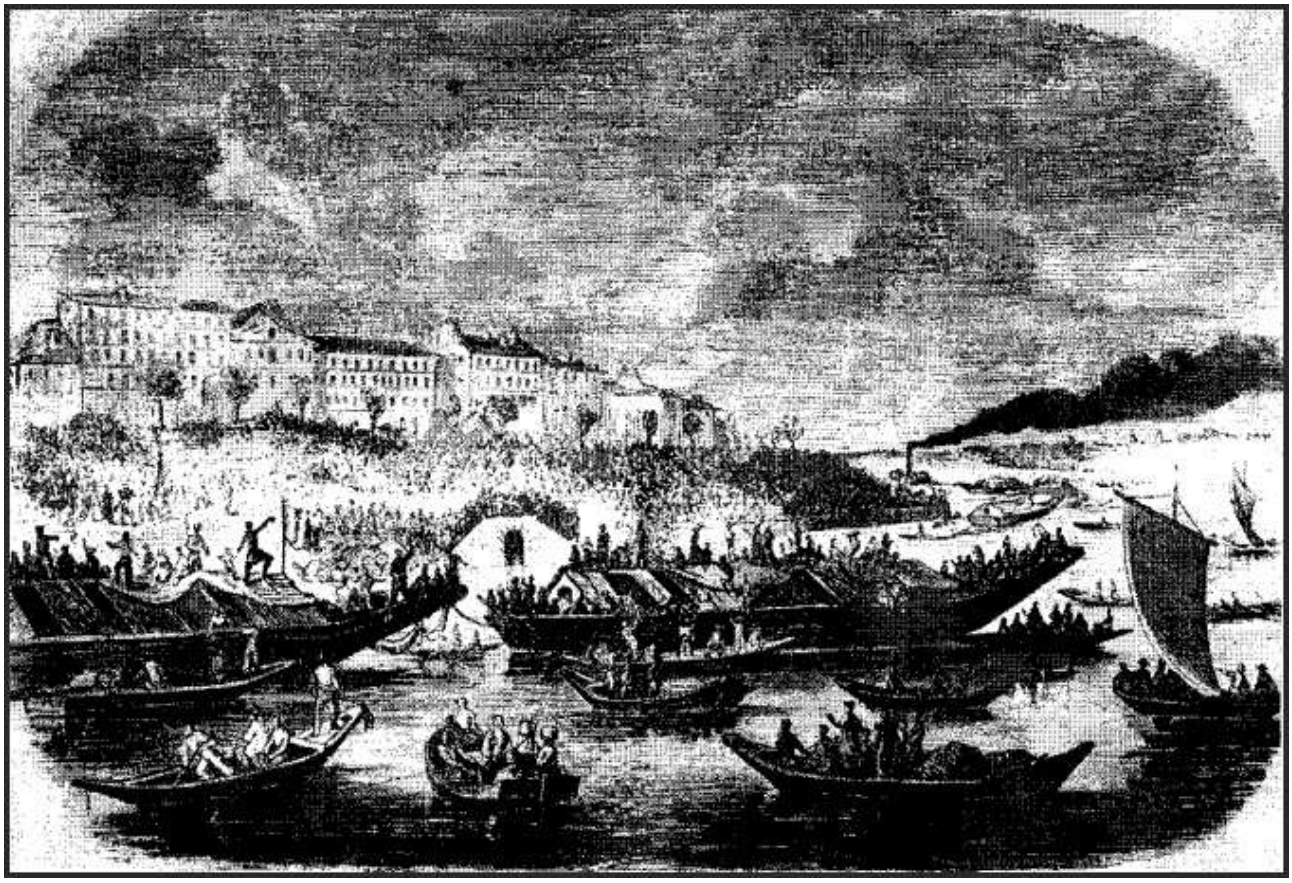

بشير بلاّح ، مرجع سابق ، ص 215 .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً : المصادر

– خوجة حمدان بن عثمان : المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق : مُحَمَّد العربي الزبيري ، (د.ط) ، منشورات Anep ، الجزائر ، 2005 م .

ثانياً : المراجع

أ) – العربية :

1 – أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر ، ترجمة : عيسى عصفور ، ط 01 ، منشورات عويدات ، بيروت – باريس ، 1982 م .

2 – أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط 02 ، دار المعارف ، البليدة – الجزائر ، 1962 م .

3 – أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر ، (و . ط) ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، 2001 م .

4 – أحمد توفيق المدني : تاريخ الجزائر ، (د.ط) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2008 م .

5 – بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م – 1989 م) ، ج 01 ، (د.ط) ، دار المعرفة باب الوادي ، الجزائر ، (د.س.ن) .

6 – بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 م ، ط 01 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1997 م .

7 – بوعزيز يحي : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 م – 1954 م ، (د.ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 2007 م .

8 – بوعزيز يحي : موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب ، ج 01 ، (د.ط) ، دار الهدى ، 2009 م .

9 – بن أشنهو عبد اللطيف : تكوّن التخلف في الجزائر " محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 م و 1862 م " ، (د.ط) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 م .

10 – بن داهة عدّة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 م– 1962 م) ،ج 01 ، طبعة خاصة – وزارة المجاهدين .

11 – بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية 1830 م – 1930 م وانعكاساتها على المغرب العربي ، (د.ط) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 م .

12 – عبد الرحمن رزّاقي ، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميّتين) ، (د ط) ، (د د ن) ، الرغاية – الجزائر ، (د س ن) ، ص 33 – 34 .

13 – زوزو عبد الحميد : الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي " التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837 م – 1939 م) ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 م .

14 – زوزو عبد الحميد : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م –1900 م) ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009 م .

15 – سعد الله أبو القاسم : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830 م – 1900 م ، ج 01 ، ج 02 ، ط 01 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت – لبنان ، 1992 م .

16 – سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي (1500 م – 1830 م) ، ج 01 ، ط 01 ، دار الغرب الاسلامي – بيروت ، 1938 م .

17 – سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال " ، ط 03 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

18 – سعيدوني ناصر الدين : دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة ، ط 01 ، دار الغرب الاسلامي – بيروت ، 2001 م .

19 – عيساوي مُحَمَّد ، نبيل شريخي : الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830 م – 1871 م ، (د.ط) ، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 م .

20 – عمورة عمّار : الجزائر بوابة التاريخ ، ج 01 ، (د.ط) ، دار المعرفة ، باب الواد – الجزائر ، 2006م .

21 – عمورة عمّار : موجز في تاريخ الجزائر ، دار الريحانة للنشر والتوزيع ، ط 02 ، الجزائر ، 2002 م ، ص 120 .

22 – عباد صالح : المعمّرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 م – 1900 م ، (د.ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون – الجزائر ، 1984 م .

23 – عميراوي أحميدة وآخرون : آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 م – 1954 م ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الجزائر ، 2007 م .

24 – عميراوي أحميدة : قضايا في تاريخ الجزائر الحديث ، (د.ط) ، دار الهدى ، عين مليلة – الجزائر ، 2005 م .

25 – فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، (د.ط) ، دار العلوم علوم للنشر والتوزيع ، 2005 م .

26 – قدّاش محفوظ : جزائر الجزائريين " تاريخ الجزائر " 1830 م – 1954 م ، ترجمة : مُحَمَّد المعراجي ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات ANEP ، (د.ب.ن) ، 2008 م .

27 – قنان جمال : قضايا ودراسات من تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ،(د.ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 م .

28 – لونيسي رابح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989 م) ، ج 01 ، (د.ط) ، دار المعرفة ، باب الوادي – الجزائر ، (د.س.ن) .

29 – مياسي إبراهيم : من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2007 م .

30 – مقلاتي عبد الله : المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م – 1954 م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014 م .

31 – هلال عمار : الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 م – 1918 م ، (د.ط) ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، بوزريعة – الجزائر ، 2007 م .

ثالثاً : المجلاّت

1 – بوركنة علي : الديموغرافية الكولونيالية في الجزائر 1830 م – 1930 م وعلاقتها بالاستيطان الزراعي ، مجلة المفكّر ، المجلد 03 ، العدد 03 ، جامعة الجزائر ، 2009 م .

2 – تندراري عبد الرحمن : بوادر أزمة زراعه الكروم وعلاقتها بفشل المشروع الاستعماري في عماله وهران 1851 م – 1914 م ، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية ، المجلد 03 ، العدد 06 ، 2017 م .

3 – شبيرة سفيان : دوافع وتبعيّات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر ، مجله علوم الانسان والمجتمع ، المعهد الوطني المخصص للتكوين إطارات الشؤون الدينية والأوقاف ، العدد 10 ، الجزائر .

رابعاً : الملتقيات

1 – بن داهة عدّة : الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي 1830 م – 1873 م ، أعمال الملتقى الأوّل حول العقار في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي 1830 م – 1962 م ، منشورات وزاره المجاهد – الجزائر ، 2007 م .

2 – عاشور موسى : أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي 1830 م – 1962 م ، منشورات وزارة المجاهدين – الجزائر ، 2007 م .

خامساً : الرسائل الجامعية

أ) – باللغة العربية :

1 – العيفة وفاء : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900 م ، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في تخصّص التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعه مُحَمَّد خيضر – بسكرة ، 2012 م – 2013 م .

2 – دحماني توفيق : الضرائب في الجزائر (1206 هـ - 1282 هـ / 1792 م - 1865 م) " دراسة مقارنة " ، أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بن يوسف بن خدّة – الجزائر ، 2007 م – 2008 م .

3 – رواحنة عبد الحكيم : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 م – 1930 م ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر والحديث ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2013 م – 2014 م .

4 – زقب عثمان : السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 م – 1914 م " دراسة في أساليب السياسة الإدارية " ، رسالة مقدمة لنيل درجه دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة لحاج لخضر – باتنة ، 2014 م -2015 م .

5 – شبلي شهرزاد : ثورة مُحَّد العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقه الزيبان في القرن 19 ، مذكره لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعه الحاج لخضر – باتنة ، 2008 م – 2009 م .

6 – صالح حيمر : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 م – 1930 م ، رسالة مقدمه لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية ، جامعه الحاج لخضر – باتنة ، 2013 م – 2014 م .

7 – صالحي توفيق : المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838 م – 1962 م ، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2008 م – 2009 م .

ب) – باللّغة الفرنسية :

1– Julien, charles andri, histoire de l'algerie contemporaine , paris, 1964.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدّمة	**أ – د**
الفصل الأوّل : السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر في ظلّ نظام الحكم العسكري (1830 م – 1870 م)	
I. مصادرة أملاك الجزائريين	06
1) – مصادرة أملاك الأوقاف	06
أ) – أهمّ الأوقاف	06
– أوقاف الحرمين الشريفين	06
– أوقاف الجامع الأعظم وبقيّة المساجد الحنفية والمالكية الأخرى	07
– أوقاف سُبُل الخيرات	07
– أوقاف الزوايا والأشراف وأهل الأندلس	07
– أوقاف الجند والثكنات	07
ب) – أوضاع الأوقاف بعد الإحتلال الفرنسي	07
– مرسوم 08 سبتمبر 1830 م	08
– مرسوم 09 سبتمبر 1830 م	08
– مرسوم 07 سبتمبر 1830 م	08
2) – مصادرة ملكية القبائل	10
– مرسوم 1830 م	10
– مرسوم 22 جويلية 1834 م	10
– مرسوم 24 مارس 1843 م	10
– مرسوم 01 أكتوبر 1844 م	11
– قانون 21 جويلية 1846 م	11
– قانون 1851 م	11
– قانون 16 جوان 1851 م	11
– قانون 19 أوت 1853 م	11
– قانون 19 أفريل 1854 م	11

- قانون 27 جانفي 1855 م	11
- قانون 12 مارس 1855 م	11
- قانون 15 جوان 1855 م	11
- قرار 18 نوفمبر 1856 م	11
- قرار (1855 م – 1861 م)	11
- قانون سيناتوس كونسيلت (22 أفريل 1863 م)	11
3). - تطوير مراكز الاستعمار الفرنسي على حساب الفلاّحين	12
- شركة جينيفواز السويسرية	13
- شركة الهيرة والمقطع	14
- شركة جمعية الغابات	14
- الشركة العامة الجزائرية	14
- الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر	14
4). - سياسة السّلب والنّهب	15
5) - تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر	17
II. النظام المالي الاستعماري	18
1) – النظام الضريبي	18
أ) – الضرائب العربية (الإسلامية)	18
- العشور	19
- الحكور	19
- الزّكاة	19
- اللّزمة	19
- حق العسّة	20
- حق البرنس	20
ب) - الضرائب الأوروبية (المستهدفة)	20
- ضريبة المساكن	20
- ضريبة السخرة	20
- مكس الأسواق	20
- حقوق التسجيل	21
2) – التنظيم الجمركي	21
- قرار 11 نوفمبر 1835 م	21

- قانون 09 جوان 1845 م	22
- قانون 11 جانفي 1851 م	22
III. السياسة التجارية	22
– الصادرات والواردات	24
الفصل الثاني : السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر في ظلّ نظام الحكم المدني (1870م – 1900م)	
I. المجال الزراعي	27
1) – استكمال إصدار القوانين والمراسيم لمصادرة الأراضي	27
- قانون 30 ماي 1871 م	27
- قانون وارني (26 جويلية 1873 م)	27
– قوانين الغابات	28
- قانون 17 جويلية 1874 م	28
- قانون 22 أفريل 1887 م	28
- قانون 16 أفريل 1897 م	29
2) - القطاع الفلاحي	29
أ) – أهمّ المنتوجات الزراعية في عهد الاستعمار	29
- الكروم	29
- الحبوب	29
- الزيتون	30
- التّبغ	30
- الخضر	30
- النّخيل	30
ب) – الثروة الحيوانية	30
II. المجال الصناعي	31
• أهمّ المعادن	32
- السّماد	32
- الحديد	32
- الرّصاص	32
- الزّنك	32
- الزئبق	32
- الفحم الحجري	32

- النّفط	32
III. المجال التجاري	34
1) – أهمّ الصادرات والواردات	34
- الصّادرات	34
- الواردات	35
2) – الطرق السريّة والسكك الحديدية	35
- الطرق السريّة	35
- السكك الحديدية	35
الفصل الثالث : انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية	
I. انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على الأهالي الجزائريّين	38
1) – تفكيك وحدة الأرض	38
2) – انتشار الفقر	38
3) - تدهور الوضع الصحّي	39
4) – استمرار المقاومات الشعبية	40
- ثورة الشيخ بوعمامة (1881 م – 1908 م)	40
5) - ظاهرة الهجرة	41
II. انعكاسات السياسة الاقتصادية على النظام الاستعماري	43
1) – على المستوطنين الأوروبيّين	43
2) – على السلطات الاستعمارية (فرنسا)	45
– خاتمة	48 - 49
– قائمة الملاحق	51 - 58
– قائمة المصادر والمراجع	60 - 64
– فهرس المحتويات	
– ملخّص الدّراسة	

ملخّص الدّراسة

ملخّص الدّراسة

عاش المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي تدهوراً كبيراً في المجال الاقتصادي وكان ذلك نتيجةً للسياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في تلك الفترة (1870 م – 1914 م) ، بحيث عمل الاستعمار على اتّباع مجموعة من الأساليب والطرق التي ساعدت على سنّ عدّة قوانين ومراسيم تنصّ على مصادرة أراضي الجزائريين وفرض الضرائب عليهم من أجل ربط اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي خدمةً لمصالحها وتحقيق أهدافها ، ما أثّر ذلك سلباً على الأهالي الجزائريّين وأصبحوا بذلك مجرّد خدم لدى المستعمر الفرنسي ، وبالرّغم من هذا إلاّ أنّه أثّر إيجاباً وكان عاملاً محفّزاً لدى الجزائريين للقيام بردود أفعال ، وكان أهمّها ظهور عدّة مقاومات خلال فترة الاحتلال الفرنسي .

هذا وقد عمد الاحتلال الفرنسي على بسط قوّته الميدانية وتنفيذ خططه الخبيثة والماكرة في حقّ الشعب الجزائري والتي شملت إهمال الميدان الصناعي ونزع أراضي الجزائريّين الصالحة للزراعة بالقوّة ومنحها للأوروبيّين ، هذه السياسة كان هدفها بالدرجة الأولى إخضاع الجزائريين و تجويعهم و تفقيرهم ، إضافة إلى فتح حركة الاستيطان التي كان من ورائها خلق مجتمع أوروبي موازي للمجتمع الجزائري بهدف تفكيكه .